

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

تأثير سياسات السلطة الفلسطينية على المشاركة السياسية في المخيمات الفلسطينية "مخيمات الضفة الغربية نموذجاً"

إعداد

محمد جلال محمد أبو علي

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

تأثير سياسات السلطة الفلسطينية على المشاركة السياسية في المخيمات الفلسطينية "مخيمات الضفة الغربية نموذجاً"

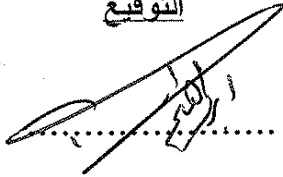
إعداد

محمد جلال محمد أبو علي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/03/03م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

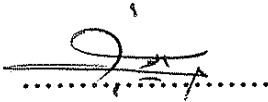
التوقيع



1. د. إبراهيم أبو جابر / مشرفاً رئيساً

عدنان عياش

2. د. عدنان عياش / ممتحناً خارجياً



3. د. حسن أيوب / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى كوكبة شهداء فلسطين عبر تاريخها المشرق المنير.

إلى من علمني الأبجدية، وغرس في بذرة العلم وتعهدها حتى نمت وآتت أكلها: أمي وأبي

إلى رفيقة الحياة، وسيدة القلب، ومنه شاطرني كل حب، وثقل: زوجتي العزيزة.

إلى مهجة الفؤاد وملاذي البهي الذي أُرده كلما خالطت الروح الوهم: ابنتي.

إلى أصحاب الفضل المقدس: أساتذتي الكرام وذريتهم المميزين د. إبراهيم أبو جابر.

إلى أصدقائي، وأحبتي، وإلى كل من أعرف ومنه لا أعرف.

أهدي رسالتي المتواضعة هذه.

شكر وتقدير

انطلاقاً من قوله تعالى: "وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي يَرْحَمَكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" (سورة النمل، آية 19)

وإقراءاً بالفضل، وتمسكاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" فإتني أشكر الله الكريم رب العرش العظيم، الذي وفقني لإنجاز هذه الدراسة وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه مآبي.

ثم أتقدم بالشكر والعرفان لجامعة النجاح، ولعمادة الدراسات العليا التي أتاحت لي الفرصة لإكمال الدراسات العليا.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام لأستاذي ومشرقي الدكتور ابراهيم ابو جابر الذي لم يدخل عليّ بالنصح أو التوجيه أو المشورة لإنهاء هذا العمل، فله كل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، والذين سيكون ملاحظاتهم أثر كبير في إثراء وجود هذه الرسالة.

وأتقدم بكل الشكر والتقدير إلى السادة المحكمين لما بذلوه من جهد مشكور في تحكيم أدوات الرسالة ولما قدموه من نصائح ومشورة.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من مدّ يد العون والمساعدة وأسدى إليّ نصيحاً أو عوناً أو توجيهاً أو إرشاداً أو دعوة بظهر الغيب حتى تمكنت من إنجاز هذا العمل بنجاح.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تأثير سياسات السلطة الفلسطينية على المشاركة السياسية في المخيمات الفلسطينية "مخيمات الضفة الغربية نموذجاً"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هو جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: محمد جلال كمال أبو بكر

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2021 / 3 / 3

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر و التقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ح
	الملخص	ي
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
1.2	مشكلة الدراسة	4
1.3	أسئلة الدراسة	5
1.4	فرضيات الدراسة	6
1.5	أهمية الدراسة	7
1.6	أهداف الدراسة	7
1.7	منهجية الدراسة	7
1.8	مصطلحات ومفاهيم الدراسة	8
1.9	الدراسات السابقة	12
1.10	التعليق على الدراسات السابقة	20
	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي	22
2.1	تمهيد	23
2.2	المشاركة السياسية: المفهوم والخصائص والنظريات	23
2.2.1	مفهوم المشاركة السياسية	23
2.2.2	مستويات المشاركة السياسية	26
2.2.3	أهمية المشاركة السياسية	27
2.2.4	قيمة المشاركة السياسية	29
2.2.5	خصائص المشاركة السياسية	30
2.2.6	صور المشاركة السياسية	31
2.2.7	مراحل المشاركة السياسية	34

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.2.8	النظريات المفسرة للمشاركة السياسية	35
2.2.9	معوقات المشاركة السياسية	37
2.2.10	المشاركة السياسية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة	38
	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	42
3.1	منهجية الدراسة	43
3.2	مجتمع الدراسة	43
3.3	عيّنة الدراسة	43
3.4	أدوات الدراسة	46
3.4.1	صدق ادوات الدراسة	46
3.4.2	ثبات ادوات الدراسة	46
3.5	تصميم الدراسة ومتغيراتها	48
3.6	إجراءات الدراسة	49
3.7	المعالجات الإحصائية	50
	الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة	51
4.1	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	52
4.1.1	نتائج السؤال الأول	52
4.1.2	نتائج السؤال الثاني	54
4.1.3	نتائج السؤال الثالث	56
4.1.4	نتائج السؤال الرابع	58
4.1.5	النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	61
4.2	ملخص عام لنتائج الفصل	75
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	77
5.1	مناقشة النتائج	78
5.2	التوصيات	81
	قائمة المصادر والمراجع	82
	الملاحق: الاستبيان	89
	Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية حسب منطقة السكن ومكان السكن، (نسبة مئوية)	39
جدول (2)	نتائج الانتخابات حسب حالة اللجوء مقارنة بالتوزيع العام للسكان	39
جدول (3)	توزيع المقترعين حسب حالة اللجوء	39
جدول (4)	توزيع الناخبين حسب المنطقة والانتماء السياسي	40
جدول (5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية	44
جدول (6)	عدد الفقرات وقيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)	47
جدول (7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق بالوعي الثقافي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	53
جدول (8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بتقييد الحريات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	55
جدول (9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث المتعلق بالبعد الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	57
جدول (10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع المتعلق بأبعاد الدراسة الثلاثة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	59
جدول (11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية مرتبة تنازلياً	60
جدول (12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير النوع.	62
جدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	64

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (14)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	65
جدول (15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة.	67
جدول (16)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة	68
جدول (17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير العمر.	70
جدول (18)	الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير العمر	71
جدول (19)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.	73
جدول (20)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير طبيعة العمل	74

تأثير سياسات السلطة الفلسطينية على المشاركة السياسية في المخيمات الفلسطينية "مخيمات الضفة الغربية نموذجاً"

إعداد

محمد جلال محمد أبو علي

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية "مخيمات الضفة الغربية أنموذجاً، من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بالموضوع، حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس: ما هو أثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية "مخيمات الضفة الغربية أنموذجاً"؟، وتكون مجتمع الدراسة من سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية مؤلفة من (175) فرداً من سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، واستخدم الباحث المنهج الإحصائي الوصفي الاستدلالي من خلال الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى أن غياب التنقيف والتوعية الكافيين من قبل السلطة الفلسطينية والجهات الرسمية التابعة لها جعل المشاركة السياسية عند المواطنين الفلسطينيين في المخيمات متدنية. وكذلك فإن تقييد الحريات وتراجع دور الفصائل كان له الأثر السلبي على المشاركة السياسية من خلال تراجع نسبة المشاركة، في حين كان تأثير تردي الأوضاع الاقتصادية في المخيمات جاء مردوده متوسطاً على المشاركة السياسية لسكان المخيمات. وتبين كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة ممثلة في الجهات الرسمية في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، دخل الأسرة)، في حين لا يوجد فروق تبعاً لمتغيرات (العمر وطبيعة العمل).

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات أبرزها:

1. في ظل تراجع دور الفصائل الفلسطينية في تنفيذ البرامج والندوات والنشرات التثقيفية، يرى الباحث ضرورة النهوض بهذا الدور وإحياء الأنشطة السياسية الحزبية لما له من انعكاس إيجابي على تحفيز دافعية سكان المخيمات تجاه الفعاليات والمشاركة السياسية.
2. تعزيز قيم العدالة في التعامل مع سكان المخيمات ومحاربة السلوك المتحيز والمحسوبية، لما ينتج عن ذلك من أثر إيجابي كبير على الحالة السياسية بشكل عام والمشاركة السياسية بشكل خاص.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر ظاهرة اللجوء من الأزمات شبه الدائمة نظراً لتعقيداتها وصعوبة حلها، حيث يقف المجتمع الدولي عاجزاً أمام التدفقات الكبيرة للاجئين في كثير من بقاع العالم، فهي قضية إنسانية مبنية على احترام حقوق الإنسان وحمايتها. فاللجوء الفلسطيني لم يأت محض صدفة، بل نتيجة تدبير مسبق من قبل دول كبرى على رأسها بريطانيا لغايات تنفيذ وعد بلفور الصادر عام 1917، حينما عانت المجتمع الدولي آنذاك وسهلت هجرة اليهود إلى فلسطين، وكذلك شراء الأراضي مع تأمين وحماية وتدريب اليهود. من جهة أخرى كان لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دور استعماري في اتخاذ قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947، وهذا القرار أدى إلى تهجير 750 ألف فلسطيني من أراضيهم نتيجة بطش العصابات الصهيونية بهم، من خلال استخدام كل أساليب الترويع والتهديد لتهجيرهم¹.

وتعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذين تم إبعادهم قسراً عن أرضهم ووطنهم منذ عام 1948 إحدى القضايا الجوهرية التي تشكل محور الصراع العربي الإسرائيلي، فلم يشهد التاريخ الحديث عملية استبدال كاملة للسكان الأصليين، وأصحاب الأرض الشرعيين بأجناسٍ من مختلف أقطار العالم، كما جرى في فلسطين منذ بداية القرن العشرين، بفعل الاستعمار البريطاني والصهيوني.

ويتمسك اللاجئون الفلسطينيون منذ سبعين عاماً بحقهم في العودة إلى ديارهم وبيوتهم وممتلكاتهم التي هُجروا منها في عام 1948، ومما دلّ على ذلك محاولاتهم المبكرة بالعودة سراً إلى قراهم بعد توقف أعمال القتال، فيما قام آخرون بإقامة لجان بأسماء قراهم الأصلية للمساعدة والغوث، ومتابعة قضايا توحيد العائلات مقطعة الأوصال، ودعم حقوق العودة واستعادة الملكية. وتشير تقارير لجان الغوث الدولية والموظفين المسؤولين والدوليين في الشرق الأوسط أيضاً إلى الرغبة

¹ كريم، محمود، أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحقوق العودة. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص 90.

الجامعة لدى اللاجئين بالعودة إلى قراهم ومدنهم. فمنذ مرحلة اللجوء الأولى شكلت العودة إلى الوطن محور الحركة الوطنية الفلسطينية، وأحد مرتكزات منظمة التحرير الفلسطينية التي تم تأسيسها على يد لاجئين في عام 1964¹.

جاء الموقف الإسرائيلي القائم على التعنت والرفض لما جاءت به القرارات الدولية الداعية إلى عودة اللاجئين، رغم كل النداءات التي وجهت إليها من الأسرة الدولية، والتي طالبتها بتنفيذ ما جاء بالقرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949، وذلك باستثناء ما أبداه بن غوريون عام 1949 عندما كان رئيساً لحكومة إسرائيل، من القبول بعودة مئة ألف لاجئ إلى ديارهم، هذا مع العلم أن قرار قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبولها بالقرار 194 والقاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم، وتنطلق إسرائيل في ذلك من عدم اعترافها بالمسؤولية عن تهجيرهم، وخشيتها من التغيير الديمغرافي الذي سيحصل إذا ما قُدِّرَ لهؤلاء اللاجئين العودة إلى ديارهم².

ويتميز الموقف الإسرائيلي تجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إجمالاً، بالتصلب ورفض التعامل مع القضية على أساس القانون الدولي والوفاء بالحقوق الفردية والجماعية، متمثلة في حق العودة وحق التعويض، حيث طرحت إسرائيل بدلاً من ذلك رؤية خاصة تتمثل في التوطين والتعويض، على أساس تبادلي بين الفلسطينيين واليهود، فالإسرائيليون وفي مجمل اتجاهات النشاط السياسي والأيديولوجي لديهم، لا يزالون يرفضون الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، لأنه اعترافٌ بمسؤوليتهم التاريخية عن هذه المأساة، لذلك فإن مجرد التفكير بحق العودة يصيب الإسرائيليين بالإحساس بالذنب، كما أن حق العودة يتناقض أساساً مع طبيعة المشروع الاستيطاني في فلسطين والرامي إلى إقامة كيان لكل يهود العالم على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني³.

¹ شبيب، سميح، اللاجئين ومستقبل عملية السلام، المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري، رام الله، فلسطين، 2004، ص 52.

² الجندي، إبراهيم، اللاجئين الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 59.

³ بدر، أنور، اللاجئين الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي، مجلة رؤية، العدد 23، غزة، 2003، ص 32.

تولت السلطة الفلسطينية الولاية على مناطق محددة من الضفة الغربية ومن جملتها المخيمات، وهذا يعني ان تقديم الخدمات لسكان هذه المخيمات بأنواعها يتم بمعرفة وعلم السلطة الفلسطينية وشرافها، لا بل وضعت السلطة خططا وسياسيات للتعامل مع المخيمات والتعاطي مع مشكلاتها المحلية.

إن اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات هذه يعيشون رغم كل ما ذكر أوضاعاً حياتية صعبة اما بسبب تردي أوضاعهم الناتجة عن سياسات السلطة الفلسطينية غير الفعالة ولا المدروسة في المخيمات، إضافة الى استمرار بعدهم عن وطنهم الأصلي، وحرمانهم من مصدر رزقهم المتمثل بأراضيهم التي طردوا منها سنة 1948م. وتستمر المعاناة يومياً من جراء تفاقم الأزمة الاقتصادية كالبطالة، وتراجع خدمات وكالة الغوث الدولية، والاكتظاظ السكاني، ومحدودية المساحة المتاحة للبناء عليها، والتوسع العمراني، وبالتالي تفاقم الحياة الاجتماعية كذلك.

1.2 مشكلة الدراسة

تشير الدراسات إلى أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع نامٍ كباقي المجتمعات في الدول المحيطة، لكن واقع المخيمات الفلسطينية في هذه الآونة يمر بمرحلة تغير أصبحت فيه المشاركة السياسية من الأمور المهمة كي تتحقق العدالة داخل المجتمع الفلسطيني وعلى المستوى الرسمي.

لقد عانت المخيمات الفلسطينية من ويلات الاحتلال والجوء والتشتت، وقد بدا ذلك واضحاً في العديد من مجالات الحياة في داخل المخيمات. وبعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994، تغيرت المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل المخيمات، حيث ظهرت فئات انتفعت من الوضع القائم سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي وحتى الوظيفي، الى جانب بقاء غالبية سكان المخيمات على ما كانوا فيه من معاناة، وتم تشكيل لجان منتخبة للقيام بشؤون المخيمات في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويرى الباحث كونه أحد سكان المخيمات الذين عانوا مشكلة الجوء، بأن السكان داخل المخيم يعانون من عدم الاكتراث بالمشاركة السياسية وهذا يعود لعدم رضاهم عن سياسات السلطة

الفلسطينية نحوهم بخاصة ما له علاقة بالقضايا التثقيفية والتوعوية والحريات، فهم يبحثون عن المساواة في التعامل وتطبيق القانون على الجميع من قبل الجهات المسؤولة، سواء تلك الجهات داخل المخيم أو في السلطة الحاكمة، وكذلك يتطلعون إلى واقع اقتصادي يعالج مشكلاتهم الاقتصادية المتفاقمة من بطالة، وفقير، وقلة الموارد، وعدم اهتمام الجهات المسؤولة بالبحث عن حل لتلك المشكلات، لأن الواقع الذي تم تناوله ينعكس على الواقع السياسي لسكان المخيمات ونظرتهم للمشاركة في الفعاليات والنشاطات السياسية، فغياب الرؤية الواضحة لتطوير الواقع المعيشي لسكان المخيمات بكل تأكيد ينعكس على مشاركتهم السياسية، وهو ما يسعى الباحث لدراسته والتعمق فيه.

وانطلاقاً مما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو مستوى تأثير سياسات السلطة الفلسطينية على المشاركة السياسية في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية؟

1.3 أسئلة الدراسة

ينبثق عن السؤال الرئيس للدراسة، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي درجة المشاركة السياسية لدى سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل عام، ومن خلال الاحاطة ب:

أ. اهم تجليات المشاركة السياسية على المستوى الفردي والحزبي وممارسة الحق في الانتخابات.

ب. اهم محبطات/معوقات المشاركة السياسية لدى سكان المخيمات.

2. ما هو واقع سياسات السلطة المرتبط بالمشاركة السياسية؟

3. ما هي درجة تأثير سياسات السلطة على المشاركة السياسية؟

4. ما أثر أبعاد الدراسة الثلاثة (المشاركة الفردية، دور الأحزاب، الانتخابات) على المشاركة السياسية لسكان المخيمات؟

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في استجابة عينة الدراسة في تعزيز أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية "مخيمات الضفة الغربية نموذجاً" تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، مستوى دخل الأسرة، والانتماء الفصائلي)؟

6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في ترتيب الأهمية النسبية (للمتغيرات السياسية/ سياسات السلطة) على المشاركة السياسية من وجهة نظر سكان المخيمات؟

1.4 فرضيات الدراسة

تتطلق الدراسة الحالية من الفرضيات التالية:

1. ساهمت سياسات السلطة العامة داخل المخيمات الفلسطينية بصورة معينة في تراجع اهتمام مجتمع المخيمات بالمشاركة السياسية.

2. أثر النهج المتبع من قبل المستوى السياسي الفلسطيني الرسمي بقضايا التوعية والانفتاح الفكري والحريات والتعددية الحزبية واحترام الخصوصية الفكرية والاختلاف بالاعتبار للمكانة السياسية للمخيمات على المشاركة السياسية لسكان المخيمات في الضفة الغربية.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية "مخيمات الضفة الغربية نموذجاً" تبعا لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، مستوى دخل الأسرة، والانتماء الفصائلي).

1.5 أهمية الدراسة

1. تكمن أهمية الدراسة بتناولها موضوعاً في غاية الأهمية حيث تناقش قضية المخيمات الفلسطينية وتأثير سياسات السلطة الفلسطينية على المشاركة السياسية فيها.
2. تتناول الدراسة فئة هامة من فئات المجتمع الفلسطيني تتمثل في سكان المخيمات الذين كان لهم الدور الريادي في قيادة النضال الفلسطيني ضد الاحتلال ولا يزال، وليس أدل على ذلك من تقديمهم لمئات الشهداء وآلاف الأسرى على مدار سنوات النضال الفلسطيني.
3. إثراء المكتبة العربية والدراسات العلمية حول أثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية " مخيمات الضفة الغربية أنموذجاً".

1.6 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. التعرف على تأثير سياسات السلطة الفلسطينية العامة على المشاركة السياسية لسكان المخيمات.
2. دراسة تأثير تراجع الحريات داخل المخيمات على المشاركة السياسية في مناطق السلطة الفلسطينية.
3. دراسة تأثير البعد الاقتصادي على تراجع المشاركة السياسية لسكان المخيمات.

1.7 منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الإحصائي الوصفي الاستدلالي، ويعرف الإحصاء الاستدلالي أو الاستنتاجي Inferential analysis بأنه النوع الثاني من أنواع علم الإحصاء، والذي يعنى بدراسة العلاقات بين المتغيرات المتعلقة بالدراسة الإحصائية، حيث يركز على الاستنتاجات

النتيجة من الحسابات الرياضية الناتجة عن الإحصاء الوصفي ويعمل على تحليلها بقصد إطلاق التنبؤات والتعميمات وفقاً لما جاء فيها، كما يتم استخدامه كوسيلة للحكم على بعض البيانات غير المرئية، حيث يتم تحليلها واستخلاص النتائج منها¹.

1.8 مصطلحات ومفاهيم الدراسة

المشاركة السياسية: "النشاط الذي يقوم به المواطنون بهدف التأثير على عملية صنع القرارات الحكومية سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويّاً، متواصلاً أو متقطعاً، مشروعاً أو غير مشروع، فعالاً أو غير فعال"².

وهي كذلك " تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"³.

وتشمل المشاركة السياسية مجموعة النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات السياسية غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة السياسية المباشرة تقلد مركز سياسي، عضوية حزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، أما أمثلة المشاركة غير المباشرة فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة والعضوية في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية⁴.

وتعرف إجرائياً على أنها مستوى مشاركة المواطن/اللاجيء في العملية السياسية بمختلف أشكالها وأنواعها وعلى سبيل المثال المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية أو المجالس المحلية، وتم قياسها من خلال الاستبانة التي أعدت لهذه الدراسة.

¹ إبراهيم، مروان عبد الحميد، أسس البحث لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص127.

² الخزرجي، تامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار شعاع للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص181.

³ عبد الوهاب، طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 107.

⁴ الجوهري، عبد الهادي، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1985، ص 73.

وهي كذلك تعني: " إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون فيه للحياة في ظلّه"¹.

اللاجئ الفلسطيني: هو الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1 حزيران/يونيو 1946 حتى 15 أيار/مايو 1948 والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948²، وبموجب القانون الدولي ومبدأ وحدة الأسرة، فإن أطفال اللاجئين وذريتهم يعتبرون كذلك لاجئين حتى التوصل إلى حل دائم، وتعترف الأونروا ومفوضية اللاجئين بالذرية بصفة اللجوء على ذلك الأساس، وهي ممارسة تحظى بقبول واسع النطاق في المجتمع الدولي، بما في ذلك المانحون والبلدان المضيفة³.

المخيم: هي عبارة عن مكان محدود المساحة يعيش فيه اللاجئون الفلسطينيون، وقد أنشئت هذه المخيمات بعد حرب عام 1948، لتأوي المهجرين من الفلسطينيين، وتوجد المخيمات الفلسطينية في خمس مناطق رئيسة وهي: الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا⁴.

وهو عبارة عن قطعة من الأرض تم وضعها تحت تصرف الوكالة من قبل الحكومة المضيفة بهدف إسكان اللاجئين الفلسطينيين وبناء المنشآت للاعتناء بحاجاتهم، وكانت قطع الأراضي التي أنشأت فوقها المخيمات أراض حكومية أو أنها في معظم الحالات أراض استأجرتها الحكومة المضيفة من أصحابها الأصليين، وهذا يعني أن اللاجئين في المخيمات لا "يملكون" الأرض التي بني عليها مسكنهم، إلا أن لديهم حق "الانتفاع" بالأرض للغايات السكنية، وتمتاز الأوضاع

¹ جمعة، سعد إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1984، ص 31.

² منصور، واصف، مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2008، ص122

³ اللاجئين، الأمم المتحدة، انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/refugees/index.html> تم الدخول للموقع بتاريخ 2020/10/17

⁴ جبالي، أروى حمدي محمود، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلول المقترحة: مخيم بلاطة نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2010، ص16

الاجتماعية الاقتصادية في المخيمات عموماً بالفقر وبالكثافة السكانية وبظروف الحياة المكبلة وبنية تحتية غير ملائمة كالشوارع والصرف الصحي¹، وأصبح المخيم مصطلحاً جديداً في القاموس السياسي الفلسطيني، ومثلت المخيمات تجمعات سكانية ممزقة ومبعثرة، وأقيمت أغلبها بالقرب من المدن الرئيسية، والجزء الآخر يقع في حدود البلديات، ومثل توافد اللاجئين بهذه الأعداد الكبيرة، وبشكل مفاجئ عبئاً كبيراً على منطقة ذات موارد محدودة².

دائرة شؤون اللاجئين: تم تأسيس دائرة شؤون اللاجئين بدعم خاص من الرئيس ياسر عرفات، وأعيد تفعيل نشاطها في نهاية عام 1996، كإحدى الدوائر المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، ومهمتها التعامل مع أوضاع اللاجئين، خصوصاً في المخيمات، بكل ما في هذه الأوضاع من مشاكل مختلفة، مزمنة وراهنة ومتوقعة، ولا تقتصر مهمتها هذه على مخيمات الوطن (الرسمية وغير الرسمية) واللاجئين فيه، بل وتعداه إلى كافة الدول العربية³.

السلطة الفلسطينية: تشكلت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لاتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في واشنطن في 13 سبتمبر 1993، حيث دعا الاتفاق إلى إنشاء سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبدأ خلالها وقبل العام الثالث من قيامها مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية على قضايا الوضع النهائي وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه⁴.

المشروع الصهيوني: هو مشروع استعماري استيطاني يتمحور حول الأرض بشكل حصري، تحت رؤية تقوم على استئصال السكان الأصليين، وتكون الأرض هي العنصر الأهم في الاستعمار، ويشير صايغ إلى أن المشروع الصهيوني يختلف عن المشاريع الاستعمارية الغربية

¹ انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.unrwa.org/ar>

² خليل الشقاقي، الضفة الغربية وقطاع غزة العلاقات المستقبلية، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، ط1، أيلول 1994، ص 21.

³ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

⁴ أبو زنيد، محمد، العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2017، ص17.

في كونه لا ينتمي إلى دولة أم، ولا يقبل بوجود السكان الأصليين، ويهدف إلى إنشاء دولة مستقلة على عكس المشاريع الاستعمارية التي تهدف إلى الحفاظ على صلة مع الدولة الأم¹.

وتعرف بعض المعاجم الغربية (الصهيونية) بأنها "حركة القومية اليهودية وعودة اليهود إلى أرض الأجداد." وفي قاموس "أوكسفورد" البريطاني تعرف الصهيونية بأنها "حركة أنشئت بالأساس لإعادة بناء (تأسيس) والآن لدعم تطور وحماية دولة اليهود، إسرائيل الآن، تم تأسيس الحركة كمنظمة سياسية عام 1897 بزعامة ثيودور هرتسل، ويعرفها القاموس الرقمي Dictionary Urbun، أنها "حركة حق الشعب اليهودي بوطنه"، وقد تجاوز المشروع الصهيوني، وآليات ممارساته (تطبيقاته) على الأرض، الخطاب الاستعماري التقليدي إلى خطاب استعماري استيطاني "إحلالي" رفض وعمل على نفي وجود السكان الأصليين للمستعمرة وفق منظور أمني، وتحويل المستعمرة إلى "الدولة الأم" أو وطن².

حق العودة: وهو حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها أثناء نكبة عام (1948) وما تلاها، وهو حق مكفول بموجب القانون الدولي للأفراد حسب ميثاق حقوق الإنسان وللجماعات حسب حق تقرير المصير، أما النص الصريح التي أصدرته الأمم المتحدة عن حق العودة فهو القرار رقم (3/194) الفقرة (11) الصادر بتاريخ (1948/12/11) بموافقة الاغلبية الساحقة لدول العالم³، وينص (تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة)⁴.

¹ صايغ، فايز، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، مركز البحوث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1965، ص10.

² حمد، سائدة، الخطاب الاستعماري الصهيوني في اتفاقات أوسلو وتحولات الخطاب الرسمي الفلسطيني، جامعة بيرزيت، مركز إبراهيم أبو لغد للدراسات الدواية، 2015، ص 3-4.

³ أبو سته سلمان، حق العودة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص 22.

⁴ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، الصادر بتاريخ (11 كانون الأول/ديسمبر 1948) - إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

الاغتراب السياسي: ظاهرة إنسانية امتد وجودها ليشمل مختلف أنماط الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وفي كل الثقافات، ويعبر الاغتراب السياسي عن شعور عدم الرضا عن الأوضاع السياسية القائمة، والإحساس بالعجز وعدم القدرة على التغيير بالطرق الشرعية التي يتيحها النظام القائم والتي عبر عنها بعض الكتاب "بانعدام القوة السياسية أو اللاقوة سياسية"، فيتولد لديهم الاغتراب السياسي ويميلون إلى عدم المشاركة السياسية التي اعتبرها البعض أحد أهم مظاهر الاغتراب السياسي¹.

1.9 الدراسات السابقة

قسم الباحث الدراسات السابقة إلى قسمين، الأول يتناول الدراسات السابقة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، والثاني يتناول المشاركة السياسية، ولقد تم ترتيب الدراسات من الأحدث إلى الأقدم على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات السابقة المتعلقة بقضية اللاجئين

دراسة مبيض (2010): اللاجئين الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطه²

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى اللاجئين الفلسطينيين بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة "مخيم بلاطه"، واستعرضت الباحثة في دراستها الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتسلسل الأحداث لإبراز تاريخ هذه المشكلة، وكذلك الوقوف على موجات اللجوء والفئات التي ينقسم إليها اللاجئون، إضافة إلى بيان التوزيع الجغرافي والسكاني للاجئين الفلسطينيين والخصائص العامة لهم، والآثار الناجمة عن عملية التهجير، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

¹ أبو زاهر نادية، الاغتراب السياسي والاجتماعي لدى سكان المخيمات الفلسطينية، الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215181>

² مبيض، هبه خليل سعدي، اللاجئين الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. 2010.

وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينيين في مخيم بلاطة بين الاغتراب والاندماج السياسي تعزى لمتغير (العمر، والجنس، والمؤهل العلمي)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينيين في مخيم بلاطة بين الاغتراب والاندماج السياسي تعزى لمتغير (سنوات الأسر، وعدد أفراد الأسرة، الانتماء السياسي).

وستفاد من هذه الدراسة إلى أن الاغتراب لا يعني بالضرورة فقدان الوطن أو الهجرة منه وإنما أيضاً التهميش من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة وعدم مراعاة عوامل البقاء للاجئين ورفع مستوى الوعي لديهم والبعد عن إطلاق الحريات داخل مجتمع المخيمات.

دراسة المصري (2008): (اللاجئون الفلسطينيون الواقع والحلول)¹

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى واقع فلسطين حتى الحرب العربية الصهيونية الأولى في العام 1948 كذلك تناول تطورات القضية الفلسطينية ما بين العامين 1948-1990 وأشار إلى موقع مسألة اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات التي جرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مبيناً أن قضية اللاجئين تعرضت لمحاولات التهميش والشطب، كما تناول واقع تواجد اللاجئين الفلسطينيين في المدن والقرى الفلسطينية، وتحدث عن قرار (194) المتعلق بحق عودة اللاجئين واستعادة ممتلكاتهم وحقوقهم في التعويض، كذلك قرار تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ((الأونروا)). وأخيراً، عرض الكاتب طبيعة الحلول الرامية إلى حل هذه القضية.

دراسة أبو ليه (2007) الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية²:

تتناول هذه الدراسة "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية". وأظهرت النتائج أن درجة تقدير اللاجئين للأوضاع الاجتماعية

¹ المصري، وليد، اللاجئين الفلسطينيون الواقع والحلول، ط 1، دار الجليل العربي، عمان، 2008.

² أبو ليه، نمر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، أبو ديس. 2007.

والاقتصادية والخدماتية في مخيمات شمال الضفة الغربية كانت بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في الأوضاع الاقتصادية والخدماتية في مخيمات شمال الضفة الغربية، تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة في جميع المجالات، وأداة الدراسة الكلية، وأيضاً لا توجد فروق تبعاً لمتغير المستوى التعليمي في جميع المجالات وكذلك تبعاً لمتغير الدخل الشهري، عدا مجال الأوضاع الاقتصادية حيث تبين وجود فروق دالة إحصائية لصالح الفئة التي معدل دخلها الشهري يتراوح بين 5001-6000 شيكل.

دراسة بنات وسلامة (2003) بعنوان: (الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم العروب وعلاقته ببعض المتغيرات)¹:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة شيوع ظاهرة الاغتراب السياسي لدى أهالي مخيم العروب وعلاقتها ببعض المتغيرات، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج من بينها، شيوع ظاهرة الاغتراب السياسي لدى أهالي مخيم العروب بدرجة عالية، حيث كان 67 % يشعرون حالة من الاغتراب السياسي، وبينت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الاغتراب السياسي لدى أهالي مخيم العروب حسب متغير الجنس، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد غير المنتمين سياسياً لأي من الأحزاب الموجودة على الساحة الفلسطينية، حيث كانت درجة الاغتراب السياسي عندهم عالية، مقارنة مع الأفراد المنتمين للأحزاب السياسية، وأخيراً بينت الدراسة أنه لا توجد هناك أية فروق في درجة الاغتراب السياسي لدى أهالي مخيم العروب حسب متغيرات: العمر، عدد سنوات التعليم، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة ودرجة التدين.

لا شك ان فقدان الوطن والتهجير عاملان مهمان في حياة الانسان فكيف إذا أضيفت اليه عوامل أخرى ذات علاقة بالوضع الاقتصادي وعدم توفير ما يحتاجه اللاجئ كي يتمكن من البقاء ناهيك

¹ بنات، بسام، وسلامة، بلال، الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم العروب وعلاقته ببعض المتغيرات، 2003، المنشأوي للدراسات والبحوث، على الموقع الالكتروني التالي:

<http://www.minshawi.com/other/philistine.htm>

عن اهمال عوامل أخرى صحيح انها ثانوية مثل التعليم والتوعية، هذه القضايا تؤثر سلبيا على نفسيات اللاجئين وتجعلهم لا يميزون بين غربة وغربة.

دراسة تاكنبرغ، لكس (2003): وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مركزاً على وضع الفلسطينيين في العالم العربي وفي الدول الغربية على حد سواء. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهو يحتوي على تحليل شامل ومفيد لمجالات القانون الدولي المتعددة. بما فيها اللاجئين، والقانون الخاص بعديمي الجنسية، والقانون الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، ويسبر مدى وثاقه صلتها بتوفير حماية دولية للاجئين الفلسطينيين، وبالبحث عن حل عادل دائم وشامل.

دراسة جرار (1997): دراسة بعنوان: (اللاجئ الفلسطيني... إلى أين؟)²

طرحت الدراسة مشكلة اللاجئ من خلال بعدين، هما: البعد القانوني، من حيث حقوق اللاجئ في وطنه وممتلكاته. والبعد الاقتصادي، من حيث دور الإمكانيات الاقتصادية للدول المضيفة في تقبل اللاجئ، وقدراتها الاستيعابية، إضافة لمعرفة الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وقدمت الدراسة حلولاً محتملة حول وضع اللاجئين الفلسطينيين، تمثل الحل الأول بإبقاء المخيمات مع القيام بعمليات تحسين للأوضاع داخلها كخطوة للدمج. أما الحل الثاني فيتمثل في تحقيق الاندماج من خلال عوامل رئيسية هي: العامل الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي. أما الحل الثالث، فتمثل في العودة الطوعية للاجئين، إذ طرحت الدراسة مجموعة من العوامل التي تساعد في العودة، وعوامل أخرى تعيق عملية عودة اللاجئين الفلسطينيين.

¹ تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان. 2003.

² جرار، ناجح، اللاجئ الفلسطيني... إلى أين؟، جامعة النجاح الوطنية ومشروع التنمية البشرية، فلسطين، 1997.

دراسة جرار (1995): الهجرة القسرية الفلسطينية¹

تحدث الكاتب في هذه الدراسة عن جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مستعرضاً العوامل التي أسهمت في تهجير الفلسطينيين من أرضهم، سواء أكانت داخلية أم خارجية. كذلك تطرق إلى النظرة السياسية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وتأثير العوامل المختلفة المعيشية والسكنية (المخيمات) في ظهور الوعي السياسي بين اللاجئين، واستعراض المحاولات التي بذلت لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، سواء من خلال محاولة التوطين، أم من خلال محاولات هيئة الأمم المتحدة من خلال قرار (194) كما بين دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في إيجاد حل هذه المشكلة.

دراسة (roy, 1989): المواقف السياسية المتغيرة بين اللاجئين في غزة²

تناولت الدراسة مسألة مواقف اللاجئين السياسية في غزة خلال الانتفاضة الأولى والتغيرات التي طرأت عليها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وأشارت النتائج للدراسة إلى أنه لم يعد لاجئو قطاع غزة ينظرون إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كلعبة صفرية النتيجة، ولكن كنزاع قابل للتفاوض، كما أنه بالنسبة للاجئين الذين تمت مقابلتهم، فإنهم يعلقون آمالاً كبيرة على المشاركة الأمريكية، لكن هذا الأمل والمواقف الإيجابية، التي يولدها، يتأثر بشكل مباشر بالواقع الحالي ومدى اقتناص الفرص، أما في حال أن بقيت عروض التسوية غير متبادلة، سيعود الصراع لخصوصيته السابقة، الوضع الصفري الذي لا يستطيع أي من الخصمين فيه أن يكون رابحاً.

لقد ثبت يقيناً من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة مدى التأثير الذي يتعرض له اللاجئون جراء تهجيرهم من أراضيهم وروح الاغتراب التي يشعرون بها بل تطاردتهم في كل مكان، ثم ارتفاع حالة الاغتراب هذه عندما يحرمون في المخيمات من عوامل البقاء وانعدام الحرية وسوء الأوضاع الاقتصادية التي تدفعهم نحو الاحجام عن المشاركة السياسية كباقي المواطنين.

¹ جرار، ناجح، الهجرة القسرية الفلسطينية، (ط1)، نابلس: مؤسسة فورد. 1995.

² Roy,S: *Changing Political Attitudes among Gaza Refugees*. Journal of Palestine studies, Vol.19, and No.1.1989

ثانياً: الدراسات السابقة المتعلقة بالمشاركة السياسية

دراسة الكيلاني (2018) فلسفة المشاركة السياسية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية والسياسية¹

تختلف طبيعة المشاركة السياسية من وقت لآخر تبعاً لاختلاف الظروف البيئية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع، فضلاً عن ارتباطها بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعي والثقافة السياسية. ف نجاح عملية المشاركة السياسية في تحقيق التنشئة الاجتماعية يتوقف على مدى التلقين السليم للثقافة السياسية، وباعتبار أن الدول النامية مرت معظمها بمرحلة استعمار وتعرضت للعديد من التغيرات الاجتماعية في بنيتها، فقد أثر ذلك على ثقافتها السياسية، فمن أجل إقامة مشاركة سياسية صحيحة تحقق تنمية اجتماعية، يجب وضع خطط دقيقة مستمدة من الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات. ويمكن القول إن المشاركة السياسية تلعب دوراً كبيراً في تنمية المجتمع بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة عن طريق بناء شخصية الفرد السياسية ليقوم بأداء دوره في المشاركة في خدمة وطنه وقومه، ونظراً للتأثير الكبير للمشاركة السياسية على التنشئة الاجتماعية وتأثيرها فيها، اهتم الباحثون في مجال المجتمع والسياسة بهذا الموضوع ولا سيما في البلدان النامية لخصوصيتها الاجتماعية والثقافية.

دراسية مصعب (2017) سوسيولوجيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية²

تمثل المشاركة السياسية الأساس لأي نظام ديمقراطي وتعتبر أحد الشروط المطلقة له، بل ويتوقف مستقبل الديمقراطية عليها، حيث لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسية، والتي أصبحت تلعب دوراً مهماً في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح وأيضاً ما يعرف بـ "التممية المستدامة"، وباعتبار المشاركة السياسية كفعل سياسي، فإن هذا

¹ الكيلاني، الصديق، فلسفة المشاركة السياسية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية والسياسية، المجلة الليبية للدراسات، عدد 14، 2018، ص 41 - 70

² مصعب، جعفر، سوسيولوجيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 26، 2017، ص 22 - 40

الفعل أو السلوك السياسي يتشكل ويتكون في السياق الاجتماعي للأفراد، وقد يتسع هذا السياق ليشمل الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. فالتناول السوسيولوجي ينطلق من تصور أساسي مؤداه أنه يستحيل أن نفهم النسق السياسي والفعل السياسي للمجتمع دون ربطه بالنسق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع.

دراسة علي (2017) النخبة السياسية الفلسطينية وصنع القرار¹

سعت الدراسة إلى التعرف إلى النخبة السياسية الفلسطينية وصنع القرار واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن عملية صنع القرار هي عملية متكاملة ومتداخلة ويصعب الفصل بين مكوناتها، لتعقيد المسألة من جانب وتعرضها لغموض كثيف من جانب آخر، فقد تتداخل عوامل داخلية، وعوامل خارجية. كما أشارت إلى أن العامل الاقتصادي كان له دور كبير في إبراز وتجديد النخبة السياسية جنباً إلى جنب مع العوامل سياسية تكمن في الجانب الحزبي والعائلي. وأوصت الدراسة بضرورة العمل الجاد إلى تهيئة المجتمع الفلسطيني وتوعيته في مجال المشاركة السياسية وخاصة الانتخابات فيقوم المواطن باختيار برنامجاً قابلاً لتطبيق لا شخصياً أو حزباً أو عشيرة.

دراسة قرش (2016) عزوف الشباب الفلسطيني عن المشاركة في الحياة التنظيمية الحزبية: مقدمات وحيثيات ونتائج²

هدف البحث إلى تسليط الضوء على عزوف الشباب الفلسطيني عن المشاركة في الحياة التنظيمية " الحزبية" من خلال مقدمات وحيثيات ونتائج، وأشار البحث إلى الحيثيات والمبررات من خلال عرض عدة مجموعات، أوضحت المجموعة الأولى المناخ والبيئة الاجتماعية والثقافية الدينية والتربية " الظروف الموضوعية"، حيث تتأثر البيئة الاجتماعية الفلسطينية والعربية بشكل كبير بالموروث الثقافي والتاريخي والتربية الدينية والتنشئة التي يتم تلقينها للشباب منذ الصغر

¹ علي، ثائر، النخبة السياسية الفلسطينية وصنع القرار، مجلة الاستقلال، عدد8، 2017، ص147-156.

² قرش، محمد، عزوف الشباب الفلسطيني عن المشاركة في الحياة التنظيمية الحزبية: مقدمات وحيثيات ونتائج، مجلة شؤون فلسطينية، عدد265، 2016، ص 41 - 57.

والتي تعتبر من ضمن الثوابت والمنظومات الاجتماعية التي تؤثر على تكوين الشخصية العربية وفكرها وسلوكها. بينما كانت المجموعة الثانية تخص الأحزاب نفسها وبنيتها التنظيمية، فكافة الأحزاب والحركات تأسست وعملت ونشطت في ظل ظروف ومناخ وبيئة غير صديقة وغير مؤيدة وفي أحيان كثيرة عدائية.

دراسة الفرا (2015) دور مواقع التواصل الإلكتروني في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا السياسية¹

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور مواقع التواصل الإلكتروني في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا السياسية، واستخدمت، الدراسة المنهج المسحي الاجتماعي بشقيه الوصفي والتحليلي على عينة من جمهور الشباب الفلسطيني بلغت (400) شاب في محافظات غزة. من أبرز النتائج أشارت الدراسة إلى أن نسبة 56.14% من الشباب الفلسطيني أجابوا أن مواقع التواصل الإلكتروني استطاعت أن تنمي مشاركتهم في القضايا السياسية. وجاءت القضايا السياسية التي يتناولها الشباب الفلسطيني عبر مواقع التواصل الإلكتروني بالترتيب حسب الأكثر أهمية فالأقل وفقاً للتالي: (إنهاء الانقسام والمصالحة الوطنية، الحركات والفصائل السياسية، الحصار والاحتلال الإسرائيلي، الانتخابات الفلسطينية، الأسرى، تهويد القدس وضياع الهوية الفلسطينية، الجدار والاستيطان).

دراسة شعبان (2012): تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية²

ترى الدراسة بان المشاركة السياسية من أهم المواضيع التي تهتم بها الدول، لما لهذا الموضوع من أثر بالغ في إرساء قواعد الدولة، وتعزيز بناء مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما يحظى الشباب في معظم دول العالم باهتمام ملحوظ باعتبارهم قادة المستقبل. وفي الحالة الفلسطينية يعتبر الشباب هم المستقبل سواء في النضال الديمقراطي أو في مقاومة الاحتلال،

¹ الفرا، عبد الناصر، دور مواقع التواصل الإلكتروني في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا السياسية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج23، ع2، 2015، ص 259 - 282.

² شعبان، رجب، تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، 2012، ص 420 - 447.

واتضح من الدراسة أن المشاركة السياسية للشباب سوف تؤدي إلى تعزيز وجود قيادات شابة،
قدرة على رسم السياسة العامة للدولة.

دراسة المصري (2010) المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مستوياتها ومعوقاتها¹

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة ومعوقاتها، قام بتطبيقها على عينة الدراسة المكونة من (200) امرأة عاملة في محافظة غزة. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة المهتمات بالعمل السياسي قد بلغت (63.8%)، يليهن المتطرفات سياسياً بنسبة (53.7%)، أما ممارسات النشاط السياسي فكانت نسبتهن (44.9%)، والمهشمات سياسياً حصلن على نسبة (34%). كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغيرات (متوسط الدخل الشهري، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية)، في حين وجدت فروق ذات إحصائية لصالح النساء اللواتي يسكن في المدينة على مستوى المهتمات في العمل السياسي، وفروق ذات دلالة إحصائية لصالح النساء اللواتي يسكن في المخيمات والقرى على مستوى الهامشيات في العمل السياسي. أما على مستوى المعوقات فكانت نسبة المعوقات الذاتية (69.1%)، يليها الدينية بنسبة (64.3%)، ثم السياسية بنسبة (61.3%)، والمعوقات الاجتماعية الثقافية بنسبة (58.8%)، والاقتصادية بنسبة (49.2%)، أما القانونية فكانت نسبتهن (39.8%).

1.10 التعليق على الدراسات السابقة

يرى الباحث من خلال الاطلاع على الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة بأن هناك فجوة علمية حول تأثير الواقع الاجتماعي لسكان المخيمات على مستوى المشاركة السياسية لديهم، وبالتالي تُعد الدراسة الحالية من أوائل الدراسات المتعلقة بالموضوع.

¹ المصري، رفيق، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مستوياتها ومعوقاتها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 7، ع 1، 2010، ص 209 – 243.

أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية بتناولها موضوع المشاركة السياسية واوضاع المخيمات الفلسطينية، كما تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة وهو المخيمات الفلسطينية.

أما أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة فهي:

1. التركيز على جوانب معينة مثل مستوى الوعي والتثقيف ذات علاقة بسياسات السلطة الفلسطينية داخل المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية.
2. التطرق للجانب الاقتصادي المتردي داخل المخيمات وتأثيره على قضية المشاركة السياسية.
3. تختلف الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة من حيث الحدود الجغرافية حيث ستجرى هذه الدراسة على سكان المخيمات الفلسطينية فقط.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

2.1 تمهيد

تسهم المشاركة السياسية في تحديد بنية النظام السياسي وسماته العامة وآليات عمله المختلفة، وهي أيضاً نتاج لنمط العلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، من حيث مدى توافقها ودعمها لمبدأ المشاركة الذي أصبح معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة التي تتبني حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية على أسس المبادرة الحرة وحكم القانون في إطار دولة وطنية تعبر عن المجتمع وتكوينه الاجتماعي والسياسي والقيمي، وهي من جانب آخر تمثل تعبيراً عملياً عن فكرة العقد الاجتماعي الذي يوطر علاقات المجتمع السياسية والاجتماعية لا في مفهومه فقط، بل في واقعه العملي أيضاً، إذ عبرها يعاد إنتاج هذا العقد الاجتماعي يومياً، وفي ضوءها تتعزز الوحدة الوطنية التي تعتبر أحد أهم معالم الحداثة في الدولة والمجتمع.

2.2 المشاركة السياسية: المفهوم والخصائص والنظريات

2.2.1 مفهوم المشاركة السياسية

يستمد مفهوم المشاركة في الأصل من عملية التفاعل البشري على المستويين الفردي والجماعي، وذلك من خلال مشاركة الانسان للآخرين في الأنشطة الحياتية العامة، وهي قيمة في حد ذاتها، وهدف يسعى إليه الفرد ليأخذ دوره في المجتمع ويسهم بقدراته الخاصة في الشأن العام، ويعبر عن رأيه في القضايا ذات الصلة بمعاشه وحقوقه في إطار الجماعة، وهي بهذا المعنى يفهم بأنها مشاركة في كل المكاسب الاجتماعية، وتعني كذلك التعاون في مجال الحصول على هذه المكاسب أو جزء منها، وهي كذلك اقتسام للأرباح والخسائر في الشأن العام، وفي إطارها الايجابي تعبر عن موقف يتخذه الفرد ويشترك فيه مع الآخرين، كما أنا فعل إنساني قائم على المساهمة من أجل الحصول على المنافع المادية والمعنوية¹.

¹ بوضيف، سيد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مجلة عالم الفكر، عدد3، 2003، ص106

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين والسياسيين والمهتمين بالشأن العام على حد سواء، فالبعض يقصر هذا المفهوم على السلوك السياسي للمواطنين في اختيار النخبة الحاكمة، ويتسع هذا المفهوم ليشمل السلوك السياسي للمواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات على كافة المجالس المنتخبة ويربط البعض في إطار تعريف المشاركة السياسية بين السلوك السياسي للمواطنين وعدة متغيرات أخرى مؤثرة على العمل والاهتمام السياسي لدى الأفراد واتجاهاتهم وآرائهم¹.

فالمشاركة السياسية هي معطى حديث الوجود نسبياً في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمعات، إذ ظلت امراً مقيداً وخصوصاً في الكثير من الدول، حتى جاءت مرحلة التتوير في أوروبا وتمخضت عن الفكر الديمقراطي الحديث، الذي كرس مشاركة المواطنين في السياسة، وحد من ظاهرة تخصيص المشاركة وحصرها على فئات معينة كانت تتمتع الامتيازات نسبة لأصلها النبيل أو وضعها الاقتصادي².

أما في العصر الحديث فقد أصبحت المشاركة السياسية حق إنساني أصيل تحميه الدساتير والقوانين رغم ان الامر نسبي يختلف من دولة الى أخرى وبمقتضى نوع أنظمة الحكم، وأحد أهم محددات الرشادة السياسية في النظم السياسية الحديثة، ومبحثاً أساسياً في دراسات التنمية السياسية والديمقراطية، وهي لدى الكثيرين تعتبر أساساً للفعل الديمقراطي بحيث لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، لذا فقد وجدت اهتماماً كبيراً من الباحثين، واختلافاً في نظرتهم لتعريفها وفقاً لمصادرهم الفكرية والفلسفية³.

ويعرف الجوهري (1998) المشاركة السياسية بأنها: تلك العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك

¹ عبد الغفار، عادل، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2009، ص58

² ربيع، محمد، الفكر السياسي الغربي فلسفته ومناهجه، من أفلاطون الى ماركس، مطبوعات الكويت، الكويت، 1994، ص208.

³ سعاد، بن فقة، المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص31

في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف¹.

ويعرفها بنهلال (2011) بأنها أنشطة إرادية يقوم بها المواطنون كأفراد وتهدف للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في الاختيارات العمومية على مختلف أصعدة ومستويات النظام السياسي².

أما طه (2011) فقد عرّف المشاركة السياسية على أنها: الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم ويتضمن ما يمارسه الأفراد في الحياة العنانية من المشاركة في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الأجهزة والسلطات الحكومية³.

أما الأقداحي (2009) فقد عرف المشاركة السياسية بانها: هي التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في الإسهام في وضع الأهداف العامة وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها وقد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال ممارسات سياسية مباشرة كتقلد منصب سياسي أو عضوية حزب كما يمكن أن يكون من خلال التصويت أو مناقشة القضايا العامة⁴.

وهناك من يُعرّفها، على أنّها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة، أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعاً استشارياً، أو تقريرياً، أو تنفيذياً، أو رقابياً، سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة⁵.

¹ الجوهري، عبد الهادي، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، مصر، 1997، ص18

² بنهلال، محمد، المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2011، ص127

³ طه، السيد، حق المشاركة السياسية في القانون الإسلامي والفقهاء الروماني، مكتبة الوفاء، القاهرة، 2011، ص5

⁴ الأقداحي، هشام، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص41

⁵ عليوة، محمود، والسيد منى، مفهوم المشاركة السياسية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، دمشق، 2008، ص10

ويخلص الباحث إلى أن المشاركة السياسية تعبر في مجملها عن العملية التي تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين، للاشتراك بصورة منظمة في صنع السياسة العامة للدولة، والمساهمة في القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم، على ألا تكون هذه المشاركة قاصرة على النصوص الدستورية والقانونية فحسب، ولكن هي ممارسة فعلية يقوم بها الفرد بعيداً عن الإكراه والإلزام من قبل السلطة السياسية أو أية جهة أخرى، وذلك في إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الإيمان بحرية الفكر والرأي والعمل.

2.2.2 مستويات المشاركة السياسية

وبالرغم من تنوع التعريفات السابقة واحتوائها على العديد من جوانب المشاركة السياسية، إلا أن هنالك دراسات ميزت بين مستويين من المشاركة السياسية:

أ. المشاركة السياسية الرسمية.

ب. المشاركة السياسية غير الرسمية.

والمشاركة السياسية الرسمية تشير إلى ما يقوم به الأشخاص المتصلون بالسلطة السياسية، سواء كانوا مشاركين مباشرين من خلال توليهم المناصب العامة، أو أولئك الذين يعملون من أجل الحفاظ على مصالحهم المرتبطة بالسلطة من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاستمرارية للنسق الذي يهيمنون عليه، وهم من خلال هذه العملية يؤدون أدواراً متنوعة في إطار العملية السياسية، ويواجهون منافسة من قبل أعضاء المجتمع الذين يكونون خارج إطار السلطة والمتعارف عليهم سياسياً (بالمعارضة)، والتي يمكن أن تتكون من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو المصلحة والأقليات وهم الذين يمثلون أعضاء المجتمع المشاركين سياسياً بالطرق غير الرسمية، ومن ثم فإن المعارضة في أي نسق سياسي تعتبر مشاركة سياسية غير رسمية¹.

¹ سامية، بادي، المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

مننوري قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 33

2.2.3 أهمية المشاركة السياسية

لقد ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي وكأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتسامح، من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، حرية الاعتقاد والتفكير، وحرية الرأي والتعبير للأفراد ولل قوى السياسية والاجتماعية المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر¹.

وتوفر المشاركة السياسية للجماهير على حد سواء الفرص المتكافئة حتى يقرروا ذاتياً طرق حل مشكلاتهم، فهي ذات اهمية إيجابية بالنسبة للأفراد وبالنسبة للسياسة العامة، فعلى مستوى الفرد: تُتمّي المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية، وتنبّه كلّاً من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته، وتنهض بمستوى الوعي السياسي، وتساعد على خلق المواطن المنتمي الذي يُعدُّ عماد قوّة وعافية الجسد السياسي².

ويمكن تلخيص أهمية المشاركة السياسية بالنسبة للفرد فيتمثل فيما يلي³:

- تعد المشاركة السياسية مصدراً أساسياً لرضا الفرد عن ذاته وعن مجتمعه لأنها تمثل منفذاً لتعبير المواطن عن احتجاجاته ورغباته إلى الحكومة، وهي مؤشر على مدى حصوله على معاملة عادلة ومقبولة في صنع السياسات مع الحكومة ومختلف مؤسسات الدولة وهو الأمر الذي يحدد رضا الفرد عن النظام الاجتماعي والمناخ السياسي العام وتقديره لحجم رضاه عن مختلف جوانب حياته.
- تؤدي المشاركة السياسية إلى زيادة شعور الفرد بالانتماء للمجتمع الذي يحيا فيه حيث يشارك في قرارات مجتمعه ويسهم في تنميته وتطويره.

¹ محمد، لعال، *اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم*، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، 2007، ص 244

² عليوة، السيد، ومحمود، منى، *المشاركة السياسية*، موسوعة الشباب السياسية (سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة، 2008، ص 12

³ أبو النيل، هبة، *الانتماء الاجتماعي والرضا عن الحياة وقيمة الإصلاح كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية*، مجلة دراسات عربية في علم النفس، عدد 9، مجلد 1، 2010، ص 118

- تعتبر المشاركة السياسية منفذاً لتعبير الفرد عما يتبناه من قيم. فالقيم بوصفها موجهات سلوكية من ناحية ومؤشرات نفسية على تقدير الفرد لذاته من ناحية أخرى، وبالتالي يجد الأفراد في عملية المشاركة مجالاً لتغيير واقعهم وتشكيل مستقبلهم الذي يأملون.

وبضيف عليوة ومحمود (2008)¹ فيما يخص أهمية المشاركة السياسية بالنسبة للفرد في أنها تُتمّي فيه الشّعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية، وتنبّه كلّاً من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته، وتُنهّض بمستوى الوعي السياسي، وتساعد على خلق المواطن المنتمي الذي يُعدّ عماد قوة وعافية الجسد السياسي.

أما أهميتها بالنسبة للمجتمع فهي في تدعيم الديمقراطية وترسيخها في أذهان الناس، والحصول على مجتمع قوي يستفيد من قوة أفراد، مهما اختلفت أفكارهم، وتدعيم الحريات ومكاسب حقوق الإنسان، والحصول على مجتمع متطورّ وسليم يستفيد من الحراك الفكري والموقف لأفراده، والمشاركة في الحياة السياسية من شأنها أن توطّد العلاقات بين أفراد المجتمع، وذلك بوضع مصلحة المواطن فوق كل اعتبار، هذه المشاركة تساهم في تنشيط الحياة السياسية، وهذا يخدم المجتمع ويساهم في تطويره، هذه المشاركة هي ضمان للتعددية، وضمان للتداول السلمي على السلطة، وتساهم في تقوية وتفعيل الرقابة الشعبية على السلطة والوقوف ضدّ كل التجاوزات التي يمكن أن تقتربها في حق المواطن².

ومن هنا يرى الباحث أن أهمية المشاركة السياسية تبرز كأحد أهم حلول أزمت التنمية السياسية التي تواجه النظم السياسية خاصة في الدول النامية التي تواجه ظروف الانتقال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتبحث عن إيجاد إطار مجتمعي يحتوي أزمة تزايد مطالب المواطنين في المشاركة، ولا شك في أن توافر الظروف المناسبة لمشاركة سياسية طبيعية تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود لهذه الدول.

¹ عليوة، السيد، ومحمود، منى، المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص12

² سعاد، بن قفة، المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص50-51

2.2.4 قيمة المشاركة السياسية

يرجع الاهتمام بقيمة المشاركة السياسية إلى فئتين من الأسباب، إحداهما تتعلق بالفوائد التي تعود على المجتمع نتيجة الاهتمام بهذا السلوك الاجتماعي والسياسي والفئة الثانية تتعلق بالفوائد النفسية التي تعود على الفرد من مشاركته في الحياة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ويمكن تحديد قيمة المشاركة السياسية بالنسبة للمجتمع فيما يلي¹:

- تمثل المشاركة السياسية إحدى الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية، فنمو وتطور الديمقراطية إنما يتوقف على إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته وجعلها حقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، وتخلق المشاركة السياسية الجادة والهادفة معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها.
- تساعد المشاركة السياسية على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة.
- كلما اتسعت فرص المشاركة السياسية أدى ذلك إلى القضاء على عمليات استغلال السلطة من قبل الحاكم.
- تؤدي المشاركة السياسية إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع والذي يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، كما أن مشاركة المواطنين في المساهمة في تحمل مسؤولية صنع القرار يسهل كثيراً في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التي يضعها القائمون على السلطة التنفيذية والقادة.
- تجعل المشاركة السياسية المواطنين أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللا إمكانات المتاحة لها فتفتح باباً للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية.

¹ أبو النيل، هبة، الانتماء الاجتماعي والرضا عن الحياة وقيمة الإصلاح كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية، مرجع

2.2.5 خصائص المشاركة السياسية

تتميز عملية المشاركة السياسية بعدد من الخصائص على النحو التالي¹:

- سلوك تطوعي وإرادي: حيث يقوم المواطنون بجهود تطوعية وذلك لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.
- سلوك مكتسب: بمعنى أنها ليست فطرية تولد مع الأفراد أو موروثية، فهي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته ومن خلال تفاعلاته مع أصدقائه وأسرته ومن خلال وسائل التنشئة السياسية المختلفة الموجودة في المجتمع.
- عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة: فهي تهدف لإعطاء الفرصة لأكبر قدر من المواطنين للمساهمة والارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي، وإتاحة مزيد من الحريات للمواطنين للمساهمة في بناء الوطن.
- لا تقتصر على مجال أو نطاق معين من أنشطة الحياة: بمعنى أن هناك مشاركة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما إلى ذلك، ويمكن للفرد أن يشارك في واحد منها أو المشاركة فيها جميعاً في آن واحد.
- المشاركة حق وواجب في الوقت ذاته: فلكل فرد في المجتمع الحق في ممارستها، وهي واجب والتزام عليه ممارستها في الوقت ذاته، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه، وله الحق في انتخاب من يراه مناسباً لتمثيله في الانتخابات، كما له الحق أيضاً في ترشيح نفسه إذا رأى أن الشروط تنطبق عليه، وهي كذلك واجب على كل مواطن في ممارستها، لأنه مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات تجاه قضايا مجتمعه، لإحداث التغيير اللازم نحو الأفضل.

¹ الحورش، محمد، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص62

- المشاركة هدف ووسيلة: فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية الحقيقة تقتضي مشاركة المواطنين في هذه المسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين المواطن من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو التقدم والرفي والحياة الكريمة والحرية والعدالة الاجتماعية.

2.2.6 صور المشاركة السياسية

يقدم "أبراش" تقسيما لأشكال المشاركة السياسية يتضمن ثلاثة مستويات¹:

أ- المشاركة المنظمة: Systematic Participation

وتكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة مثل الأحزاب والتكتلات السياسية، التي تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بجمع مطالب المواطنين وتحويلها إلى اختيارات سياسية، وفي إطار برامج محددة، تقوم بها الأحزاب، والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجالس المنتخبة.

ب- المشاركة المستقلة: Independent Participation

ويقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث يكون له مطلق الحرية في تحديد نوع ودرجة مشاركته، ويكون أيضا له مطلق الحرية في أن يشارك أو لا يشارك.

ج- المشاركة الظرفية: Situational Participation

ويضم هذا النوع من المشاركة الأشخاص غير النشطين سياسيا، أي من عامة الناس، الذين تدفعهم الظروف السياسية القائمة إلى اللجوء للمشاركة السياسية، ويتضح هذا النوع من المشاركة في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات وكذلك في التظاهرات الحاشدة.

¹ أبراش، ابراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص250

وهناك من وضع ستة أبعاد للمشاركة تقوم على نموذج متعدد الأبعاد هي¹:

1. المشاركة المعرفية: Cognitive Participation وتعني معرفة الفرد بما يتصل بالنظام السياسي والقضايا السياسية، والتي يكون من خلالها الفرد رأيه في الموضوعات السياسية ويستمدّها من خلال محاولات الاتصال الشخصي مع الآخرين أو متابعة وسائل الاعلام المختلفة.
2. المشاركة التعبيرية: Expressionism participation تشير إلى أحد مستويات التعلق بالنسق السياسي الذي يظهر من خلال اهتمام الشخص بالقضايا السياسية، ومدى الانخراط في مناقشات ذات توجه سياسي مع الآخرين.
3. المشاركة الانتخابية: Electoral participation وتتضمن التصويت في الانتخابات الرئاسية أو النيابية أو الاستفتاءات.
4. المشاركة الحزبية: Partisan participation وتشير إلى مدى انضمام الفرد للأنشطة الحزبية والسياسية.
5. المشاركة الحكومية: Governmental participation وتشير إلى المشاركة في المناصب الحكومية ذات الطابع السياسي أو في نشاطات المحليات التابعة للحكومة.
6. المشاركة على مستوى المنظمة: وتشير إلى الانضمام أو العضوية بهدف التأثير في العملية السياسية

ويفرق جودة² بين نوعين من المشاركة السياسية وهما:

1. المشاركة السياسية الإيجابية: وهي المشاركة الصحية التي تأتي في إطار تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبما يعزز قيم الانتماء والبناء ومن أهم صورها:

¹ أبو النيل، هبة، الانتماء الاجتماعي والرضا عن الحياة وقيمة الاصلاح كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص124

² جودة، مهيب، الخبرات النفسية في الطفولة وعلاقتها بالاتجاه نحو المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2010، ص31

الانتماء للأحزاب السياسية والمشاركة في الحملات الانتخابية، المشاركة في الانتخابات من خلال التصويت والمشاركة بالمسيرات الجماهيرية

2. المشاركة السياسية السلبية: وهي تلك القائمة على مبدأ المنفعة وهي مشاركة هدامة لأنها تؤدي إلى ترسيخ مفاهيم القمع والمنفعة وعدم قبول الآخر ومن صورها: المشاركة السياسية العنيفة أو الانتماء لجماعات سياسية سرية والمشاركة انطلاقاً من قاع الابتزاز والكسب.

وفي الغالب فإن الباحثين يقسمون المشاركة السياسية إلى نوعين أساسيين هما¹:

المشاركة التقليدية: وتمثل السلوك السياسي الذي يعبر عن الولاء للحكومة وللدولة على حد سواء، ويستخدم القنوات الشرعية التي تعترف بها السلطة وتقرها القوانين، ويشارك الأفراد من خلال هذه القنوات في إظهار دعمهم للحكومات أو التأثير على قراراتها لتحقيق منافع معينة أو تعديل قرار أو سياسة ما.

المشاركة غير التقليدية: وهي سلوك غير سياسي يتحدى ويهدد القنوات الحكومية الشرعية، وقد اتضح أن هذا السلوك يؤثر بنجاح في سياسات الحكومات حول العالم، فالاحتجاج ومظاهر العنف التي يمكن أن تبديها القوى السياسية تصل بصورة أسرع للحكومات خاصة في ظل ضعف وسائل التواصل بين السلطة السياسية والجماهير، ويتفق هذا مع ما أورده كونواي من أنه يمكن للأنشطة غير التقليدية أن يكون لها دور أكبر في سماع المطالب وتلبية من قبل السلطة السياسية.

والحقيقة أن الوصول إلى استخدام هذه الأشكال والأنماط المتنوعة والمتعددة من المشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة، يعتمد على ميكانزمات لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، فهي مستمدة أساساً من قنوات أفراد المجتمع ومما يحدث على مستوى أفكارهم وآرائهم وكذلك من الوسائل المتاحة لهم والتي تساعد على بلورة أفكارهم وتشكيل آرائهم وتحديد اتجاهاتهم.

¹ صالح، سامية، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية، مطبوعات جامعة عين شمس، القاهرة،

2.2.7 مراحل المشاركة السياسية

تمر عملية المشاركة السياسية عبر عدة مراحل تبدأ بالاهتمام بالقضايا السياسية والحرص على متابعتها، ثم المعرفة بهذه القضايا، والاطلاع على مختلف جوانب الحياة السياسية فيها، وبذل الجهود في تحصيل أكبر قدر من المعلومات عن الأمور السياسية، ثم إبداء الرأي والتعبير عن الموقف الذي يتبناه المواطن، وأخيرا يأتي النشاط السياسي الذي يتمثل في المساهمة والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية سواء بالتصويت في الانتخابات أو بالترشح لها، أو حشد الآخرين من أجل ممارسة العمل السياسي. إضافة إلى هذا، لا تقتصر المشاركة السياسية في العملية الانتخابية فقط، وإنما يجب أن تكون مستمرة من أجل التأثير على ما تصدره الحكومة من قرارات تتعلق بأفراد المجتمع¹.

وتمر المشاركة السياسية بعدة مراحل من أبرزها²:

الاهتمام السياسي: أي اهتمام الفرد بالقضايا السياسية ومتابعتها ومناقشتها مع الآخرين.

المعرفة السياسية: وهي تتعدى مرحلة الاهتمام فقط لتشمل معرفة الشخصيات السياسية المهمة سواء المحلية أو الوطنية.

التصويت السياسي: وهو نتيجة الاهتمام والمعرفة السياسية ويشمل الانتخاب أو المساهمة في الحملات الانتخابية.

المطالب السياسية: وتشمل الاشتراك في الأحزاب السياسية والاتصال بالأجهزة الرسمية.

¹ سعاد، بن فقة، المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص84

² الخلايلة، هشام، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2012، ص 90

2.2.8 النظريات المفسرة للمشاركة السياسية

توجد العديد من الاقتربات والمداخل النظرية التي تستخدم لتقديم تفسيرات مختلفة لانغماس ومشاركة الفرد في الحياة السياسية، إلا أننا سنركز على تناول مدخلين نظريين أساسيين يحلان المشاركة السياسية على مستويات مختلفة وهما: اقتراب بنية الفرصة السياسية: ويركز على تحليل ودراسة الهيكل البنيوي للمشاركة السياسية داخل النظام السياسي، أما الثاني فهو اقتراب الفاعل - الموجه: ويركز على دراسة المؤهلات والخصائص الشخصية التي تدفع الفرد إلى الانخراط في الفعل السياسي¹.

أولاً: اقتراب بنية الفرصة السياسية

حيث يعتبر مفهوم (بنية الفرصة السياسية) أحد أهم المداخل النظرية المساعدة في دراسة بيئة المشاركة السياسية بطريقة منظمة، وتفسير أسباب ودوافع ظهور الحركات الاجتماعية، سواء على سبيل المقارنة بين بنية الفرصة السياسية عبر الدول المختلفة في الهياكل والأبنية والمؤسسات، أو لدراسة مدى توافر الفرصة السياسية في داخل الدولة الوطنية الواحدة من خلال دراسة الخصائص المميزة للنظام السياسي فيها².

ويشير مفهوم بنية الفرصة السياسية إلى الدرجة التي تكون معها الجماعات الاجتماعية قادرة على التأثير في طبيعة النظام السياسي للمجتمع، ويمكن من خلاله التعرف على درجة انفتاح/ انغلاق النظام السياسي وأثره على السلوك السياسي للأفراد ومستوى مشاركتهم السياسية، كما يحلل العلاقة بين درجة المشاركة السياسية الناتجة عن توافر (النوافذ السياسية) التي تتيح مشاركة المواطنين في السياسة العامة للدولة، وأن هذه (النوافذ) قد تتواجد نتيجة لتحولات محددة في السلطة أو نتيجة لمجموعة أحداث ومشكلات تتطلب سلوكاً حكومياً معيناً يخلق فرصاً للفعل والتأثير على مستوى المشاركة السياسية³.

¹ عبد الوهاب، طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 69

² عليوة، محمود، والسيد منى، مفهوم المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 43

³ عبد الوهاب، طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 71

ويتم ذلك من خلال دراسة خمسة عناصر رئيسية في بيئة النظام السياسي تشكل في مجملها بنية مصغرة كابحة لأي مجموعة ترغب في دخول مركز العمل أو الفعل السياسي، وهذه العناصر تتمثل في الآتي¹:

1. درجة الانفتاح أو الانغلاق النسبي للنظام السياسي.
2. قدرة ورغبة الدولة في ممارسة القمع السياسي.
3. غياب أو وجود قطاعات نخبوية فاعلة.
4. مدى الشرعية السياسية التي يتمتع بها النظام السياسي.
5. البيئة الدولية ومدى فاعلية أثرها.

ثانياً: اقتراب الفاعل - الموجه

يمثل هذا الاقتراب (الفاعل - الموجه) تحليلاً للأطر التي تتشكل فيها رغبات ودوافع المواطنين نحو المشاركة السياسية، ويعتبر توريل (Torill) من منظريه الأساسيين، حيث يشير إلى وجود ثلاثة نماذج من الأطر التي تحدد نوعية مشاركة المواطنين ورغبتهم في المشاركة السياسية، وتتمثل هذه النماذج في التالي²:

أ. النموذج التجاوبي: ويتعلق بدرجة تأثير متخذي القرار على اختيارات المواطنين، ودافعيتهم تجاه المشاركة في الأنشطة والعمليات السياسية التي تجري في الدولة، وغالباً ما يكون دافع المشاركة في هذا النموذج مصدره الاستجابة للمنبهات السياسية التي يصدرها النظام السياسي الذي يستطيع حماية المصالح على المستوى الفردي.

¹ شومان، محمد، أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية: حقيقة التعددية السياسية في مصر، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص53

² ريتور، فيليب، سوسيولوجيا التواصل السياسي، ترجمة خليل احمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص126

ب. النموذج المشارك: ويتعلق بالكيفية التي يصبح بها الفرد جزءاً من العملية السياسية، ويتطلب ذلك وجود قنوات للمشاركة معترف بها من قبل النظام السياسي كالأحزاب والنقابات وغيرها من آليات المشاركة، وفي هذا المستوى فإن دوافع المشاركة يمكن أن تتمثل في تحقيق إنجاز شخصي للفرد والرغبة في تطوير الذات.

ج. النموذج التداولي: ويتعلق بدور أفراد المجتمع في صنع السياسة العامة، ويعبر عن درجة مشاركة أعمق للفرد العادي في العملية السياسية، حيث يصبح أكثر مواطنية، وتكون المشاركة السياسية نوع من أنواع الدفاع عن شرعية النظام السياسي، وتتحول إلى واجب تنقلص في ضوء الحاجة إلى المنبهات السياسية التي تدفعه للمشاركة.

2.2.9 معوقات المشاركة السياسية

هنالك عدة معوقات تتراوح بين سياسية واجتماعية وثقافية تسهم في إعاقة المشاركة في العملية السياسية على أكمل وجه، ونذكر منها¹:

1. المناخ الانتخابي: الذي قد يتسم باستخدام العنف أو يتميز بالفساد من خلال عملية بيع الأصوات لمن لا يستحق.

2. سيطرة القبلية والطائفية والعشائرية: بحيث تسود تقاليد قبلية خاصة على عملية المشاركة السياسية، مما يؤدي إلى تقدم الفرد للانتخابات بوصفه ممثلاً للعشيرة أو الطائفة وليس ممثلاً لكافة المواطنين والمواطنات بشكل عام.

3. ارتفاع نسبة الأمية: وتعد هذه مشكلة رئيسية أمام تفعيل المشاركة السياسية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي.

¹ الرواشدة، علاء، المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 43، محلق 3، 2016، ص 1357.

2.2.10 المشاركة السياسية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة

تعاني المخيمات الفلسطينية عامة من بيئة غير مواتية للمشاركة السياسية سواء منها القطرية أو المحلية، لانعدام الحوافز بكل أنواعها وعلى رأسها تردي أوضاعهم الاقتصادية والخدمات لا بل وسياسات الجهات الرسمية المكلفة فيه على أرض الواقع، ودور اللجان المختصة والمسؤولة في تطبيق السياسات المذكورة.

فبعد الاطلاع على نتائج المشاركة السياسية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام في كل من القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية لعام 2005 والانتخابات التشريعية الثانية لعام 2006، ودراسة مشاركة اللاجئين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ومقارنتها مع المدن والقرى لقياس وجود أو عدم وجود اغتراب سياسي لدى اللاجئين، تم دراسة مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الانتخابات الرئاسية للعام 2005، والانتخابات التشريعية للعام 2006، حيث بلغت نسبة المقترعين من المخيمات في الانتخابات الرئاسية 13%، في حين نسبة المقترعين من المدن بلغت 34% ومن القرى 53%، وهذا يدل على تدني نسبة المشاركة لسكان المخيمات في الانتخابات الرئاسية مقارنة مع المدن والقرى، في حين بلغت نسبة مشاركة سكان المخيمات في الانتخابات التشريعية الثانية 14% مقارنة مع مشاركة سكان المدن والتي بلغت 38% ومشاركة سكان القرى 48%، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة لسكان المخيمات في كل من الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية نسبة ضئيلة جداً، والجدول التالي يبين توزيع المقترعين على المدن والقرى والمخيمات¹:

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب الإحصاء الفلسطيني السنوي رقم (8) لسنة 2007م، 2008.

جدول (1) توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية حسب منطقة السكن ومكان السكن، (نسبة مئوية)

الانتخابات التشريعية			الانتخابات الرئاسية			مكان السكن
الوطن	غزة	الضفة	الوطن	غزة	الضفة	
38	52	28	34	51	25	مدن
48	21	66	53	23	69	قرية
14	27	6	13	26	6	مخيم

كما تفيد نتائج الانتخابات سواء التشريعية أو الرئاسية أن لا فرق بين اهتمام اللاجئين أو غير اللاجئين، حيث تقاربت نسبة المقترعين حسب حالة اللجوء مقارنة بالتوزيع العام للسكان (نسبة مئوية):

جدول (2) نتائج الانتخابات حسب حالة اللجوء مقارنة بالتوزيع العام للسكان

المرحلة الانتخابية	لاجئ	غير لاجئ
الانتخابات الرئاسية	42.2	57.8
الانتخابات التشريعية	42.3	57.7
التوزيع العام للسكان فوق 18 سنة	42.6	57.4

في حين توافق التوزيع العام للسكان في الضفة الغربية وفي قطاع غزة من حيث حالة اللجوء مع توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية كما يوضح الجدول التالي (نسب مئوية):

جدول (3) توزيع المقترعين حسب حالة اللجوء

التوزيع العام للسكان فوق 18 سنة		الانتخابات التشريعية		الانتخابات الرئاسية		حالة اللجوء
الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	
29.4	65.5	24.5	68.5	30.6	64.5	لاجئ
70.6	34.5	75.5	31.5	69.4	35.5	غير لاجئ

أما من حيث نسبة التعليم، كانت أعلى نسبة من المقترعين اللاجئين في الانتخابات الرئاسية من ذوي التحصيل العلمي الثانوي (36%)، في حين كانت أعلى نسبة في الانتخابات التشريعية من ذوي التحصيل العلمي كلية (43%) وأكثر.

أما غير اللاجئين فكانت أعلى نسبة لهم في الانتخابات الرئاسية من ذوي التحصيل العلمي الثانوي (36%)، وفي الانتخابات التشريعية من ذوي التحصيل العلمي كلية وأكثر (38%).

عضوية المجلس التشريعي وفقاً لحالة اللجوء

تتشكل البرلمانات عادة من الأعضاء المنتخبين من الشعب وهؤلاء يمثلون كافة شرائحه المجتمعية ما داموا يحملون مواطنة البلد التي تجري فيه الانتخابات، وهذا ما يحصل على مستوى الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) والجداول التالية تبين نسب مشاركة اللاجئين الفلسطينيين مقارنة مع الفئات الأخرى.

يشكل النواب اللاجئون ثلث أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني (48 نائباً) منهم 22 في الضفة الغربية و26 في قطاع غزة، والثلثان من غير اللاجئين (84 نائباً) منهم 22 نائباً من سكان قطاع غزة، و62 نائباً من سكان الضفة الغربية. وينتمي 29 نائباً من النواب اللاجئين لحركة حماس، 15 نائباً لحركة فتح. وينتمي 45 من النواب غير اللاجئين لحركة حماس، و30 لحركة فتح، والجداول أدناه يوضح أدناه التوزيع مع الانتماء السياسي¹:

جدول (4) توزيع الناخبين حسب المنطقة والانتماء السياسي

اللجوء	العدد الكلي	ضفة غربية	قطاع غزة	الانتماء السياسي حركة حماس	الانتماء السياسي حركة فتح
لاجئ	48	22	26	29	15
غير لاجئ	84	62	22	45	30
المجموع	132	84	48	74	45

¹ الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني (يناير) 2007.

يلاحظ من الإحصائيات أن مشاركة اللاجئين بالانتخابات التشريعي والرئاسية بالضفة الغربية وغزة الأقل مقارنة بالمدن والقرى، حيث بلغت نسبة مشاركة المخيم (13%) للرئاسة ونسبة (14%) للتشريعي مقابل المدن نسبتها (34%) للرئاسة و(38%) للتشريعي، والقرى (53%) للرئاسة و(48%) مما يدل على انخفاض نسبة الإقبال للمشاركة بالانتخابات لسكان المخيمات، وارتفاعها بشكل ملحوظ لدى سكان القرى، ولعل ذلك يعود بسبب سوء الأحوال المعيشية التي يعيشها سكان المخيمات والتي لا يجدون اهتماماً كافياً من المسؤولين لتحسين تلك الأوضاع وتهميشهم من كثير من المشروعات، كذلك عجز المسؤولين وأصحاب القرار عن إيجاد الحلول لأوضاعهم من خلال ما يوقع من اتفاقيات وحوادث مفاوضات، مما يؤدي لفقدان الثقة بالمسؤولين الذين لا يسعون لتحسين أوضاعهم والدفاع عن قضاياهم في المخيمات مقارنة بالاهتمام بالمدن وتطويرها وتحسن أوضاعها، كما أن اللاجئين بغزة أكثر إقبالا على المشاركة بالانتخابات مقارنة مع الضفة الغربية، عكس غير اللاجئين حيث أن النسبة الأكبر للمشاركة بالضفة الغربية والأقل في غزة، وهنا يلاحظ أن اللاجئين أكثر فعالية بمخيمات غزة في صنع القرارات السياسية وتحسين أوضاعهم، والدفاع عن قضاياهم من لاجئين مخيمات الضفة، ولعل ذلك يعود إما لزيادة النسبة السكانية فيها أو بسبب عدم توفر الفرص لهم للمشاركة بأعمال أو نشاطات أخرى بسبب ضيق المساحة السكانية، وعدم توفر فرص عمل وانتشار البطالة والإقبال على التعليم، فيدفع بهم للتوجه للعمل السياسي ومشاركة أصحاب القرارات السياسية في صنعها، مقارنة مع لاجئين الضفة الغربية الذين اندمجوا بالعمل داخل المدن أو إسرائيل فقلل من نسبة المشاركة لديهم¹.

وأخيرا فإن البيئة العامة داخل المخيمات الفلسطينية بخاصة في الضفة الغربية تلعب دورا مهما في الدفع نحو المشاركة السياسية، أي ما له علاقة بسياسات الجهات الرسمية صاحبة الاختصاص ومنسوب وعي المواطنين ووضعهم الاقتصادي، مع الذكر أن كثيرا من الناس فقدوا الثقة بالتغيير بل ببعض الجهات الرسمية المسؤولة.

¹ أبو خديجة، آمال وشاهين، نسيم: الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني (يناير) 2007،

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4975

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 منهجية الدراسة

اعتماداً على طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، استخدم الباحث المنهج الإحصائي الوصفي الاستدلالي، ويعرف الإحصاء الاستدلالي أو الاستنتاجي Inferential analysis بأنه النوع الثاني من أنواع علم الإحصاء، والذي يعنى بدراسة العلاقات بين المتغيرات المتعلقة بالدراسة الإحصائية، حيث يركز على الاستنتاجات الناتجة من الحسابات الرياضية الناتجة عن الإحصاء الوصفي ويعمل على تحليلها بقصد إطلاق التنبؤات والتعميمات وفقاً لما جاء فيها، كما يتم استخدامه كوسيلة للحكم على بعض البيانات غير المرئية، حيث يتم تحليلها واستخلاص النتائج منها.

3.2 مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، واعتمد الباحث على البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني لمعرفة عددهم، حيث تشير سجلات وكالة الغوث (الأونروا) إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في عام 2018 نحو ستة ملايين لاجئ، وهذه الأرقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، وهم بذلك يشكلون ما يقرب من نصف الفلسطينيين في العالم والبالغ عددهم نحو 13 مليون نسمة، كما بلغت نسبة اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الضفة الغربية في العام 2018 ما نسبته 17% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 25% في قطاع غزة.

3.3 عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة عشوائية مؤلفة من (175) فرداً من سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تم جمع إجاباتهم حول أسئلة الدراسة والمقارنة بينها لاستخلاص نتائج الدراسة والإجابة عن فرضياتها.

وفيما يأتي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
النوع	ذكر	97	55.4
	انثى	78	44.6
	المجموع	175	100.0
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	32	18.3
	دبلوم	45	25.7
	بكالوريوس	69	39.4
	دراسات عليا	29	16.6
	المجموع	175	100.0
مستوى الدخل الأسري بالدينار	أقل من 400 دينار	42	24
	401 - 800 دينار	61	34.8
	801 - 1200 دينار	50	28.6
	أكثر من 1200 دينار	22	12.6
	المجموع	175	100.0
العمر	20 سنة فأقل	22	12.6
	من 21 - 30 سنة	77	44.0
	من 31 - 45 سنة	59	33.7
	أكثر من 46 سنة	17	9.7
	المجموع	175	100.0
طبيعة العمل	موظف حكومي	42	24.0
	موظف قطاع خاص	62	35.4
	عمل حر	26	14.9
	عامل	22	12.6
	غير ذلك	23	13.1
	المجموع	175	100.0

من خلال الجدول السابق تتضح لنا النتائج التالية:

1. أشارت النتائج إلى أن نسبة الذكور كانت أكبر من نسبة الإناث في عينة الدراسة، حيث تكونت الدراسة من 55.4% من الذكور مقابل 44.6% من الإناث.

2. كانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة ذات مؤهل علمي (بكالوريوس) حيث وصلت نسبتهم إلى 39.4%، وتلاها بعد ذلك المؤهل العلمي (دبلوم) بنسبة وصلت إلى 25.7% من العينة، تلاها المؤهل العلمي (ثانوي فأقل) بنسبة وصلت إلى 18.3% من عينة الدراسة، بينما كان أقلها المؤهل العلمي (دراسات عليا) بنسبة وصلت إلى 16.6% من العينة التي شملتها الدراسة.

3. بينما كان أعلى مستوى دخل للأسرة لعينة الدراسة هو (401- 800 دينار) بنسبة 34.9% من العينة التي شملتها الدراسة، تلاها مستوى الدخل (801- 1200 دينار) بنسبة وصلت إلى 28.6%، تلاها مستوى الدخل (أقل من 400 دينار) بنسبة 24%، بينما كانت أقل نسبة هي لمستوى الدخل (أكثر من 1200 دينار) بنسبة وصلت إلى 12.6% من العينة، وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى الدخل لدى أغلبية أفراد العينة التي شملتها الدراسة كان متوسطاً.

4. أشارت النتائج الخاصة بمتغير العمر إلى أن أعلى نسبة من عينة الدراسة كانت أعمارها (من 21- 30 سنة) بنسبة وصلت إلى 44% من العينة التي شملتها الدراسة، تلاها الفئة العمرية (من 31- 45 سنة) بنسبة 33.7%، تلاها الفئة العمرية (أقل من 20 سنة) بنسبة 12.6%، وأقلها كان للفئة العمرية (أكثر من 45 سنة) بنسبة وصلت إلى 9.7% من العينة التي شملتها الدراسة.

5. كانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة من حيث طبيعة عملها (موظف قطاع حكومي) بنسبة 35.4%، وتلاها بعد ذلك طبيعة العمل (موظف حكومي) بنسبة وصلت إلى 24% من العينة، تلاها (عمل حر) بنسبة 14.9% من العينة، تلاها (غير ذلك) بنسبة 13.1%، بينما كان أقلها (عامل) بنسبة 12.6% من العينة التي شملتها الدراسة.

3.4 أدوات الدراسة

استخدم الباحث استبانة تكونت من قسمين رئيسيين، اشتمل القسم الأول على البيانات الأساسية (المتغيرات الديمغرافية) وهي: النوع، المؤهل العلمي، مستوى دخل الأسرة بالدينار، العمر، طبيعة العمل، واشتمل القسم الثاني على المعلومات المتعلقة بأثر نشر الوعي الثقافي على المشاركة السياسية في المخيمات الفلسطينية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية والتي ضمت (35) سؤالاً مختلفاً، واشتمل هذا القسم على أربعة محاور مختلفة وهي: تأثير البعد الثقافي على المشاركة السياسية، واثر غياب الحريات على المشاركة السياسية في المخيم، ثم البعد الاقتصادي وتأثيره على المشاركة السياسية، وأخيراً تأثير الأبعاد الثلاثة على المشاركة السياسية.

3.4.1 صدق ادوات الدراسة

من أجل التحقق من الصدق العبارات التي تكونت منها أداة الدراسة لجأ الباحث لاستخدام صدق المحكمين، وهو ما يُعرف بالصدق المنطقي أو الصدق الظاهري، وذلك بعرض الاستبانة على (أربعة) محكمين من ذوي الاختصاص في الجامعات الفلسطينية كما هو موضح في (ملحق 1)، وذلك بهدف التأكد من مناسبة المقياس لما أُعدَّ من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وأجمع جميع المحكمين على صلاحية الفقرات مع القيام ببعض التعديلات اللغوية.

3.4.2 ثبات ادوات الدراسة

استخدم الباحث ثبات التجانس الداخلي (Consistency) من أجل فحص ثبات أداة الدراسة، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدم الباحث معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص ثبات أداة الدراسة، على جميع فقرات المقياس، وكل محور على حده كما في الجدول رقم (6).

جدول (6): عدد الفقرات وقيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)

الرقم	المحور	عدد الفقرات	الثبات
1	تأثير البعد الثقافي على المشاركة السياسية	9	0.968
2	تأثير غياب الحريات على المشاركة السياسية	9	0.974
3	تأثير البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية	8	0.932
4	تأثير الأبعاد الثلاثة على المشاركة السياسية	9	0.952

يتضح من الجدول (6) أن قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة قد بلغت على التوالي كما يلي: تأثير غياب الحريات على المشاركة السياسية (0.974)، تأثير البعد الثقافي على المشاركة السياسية (0.968)، تأثير الأبعاد الثلاثة على المشاركة السياسية (0.952)، وأقلها كان لمحور تأثير البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية (0.932)، كما يلاحظ أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لجميع الفقرات ككل بلغ (0.934) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة وتجعل من الأدوات مناسبة لأغراض الدراسة.

تصحيح مقياسي الدراسة

تكوّن المحور الأول من الاستبانة والمرتبطة بتأثير البعد الثقافي على المشاركة السياسية بصورته النهائية من (9) فقرات مختلفة، كما تكون المحور الثاني والمتعلق بغياب الحريات على المشاركة السياسية من (9) فقرات أيضاً، أما المحور الثالث والمتعلق بتأثير البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية فقد تكون من (8) فقرات، تلاه المحور الرابع والأخير المتعلق بتأثير الأبعاد الثلاثة السابقة على المشاركة السياسية والذي تكون من (9) فقرات، وقد بنيت جميع الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وطلب من المستجيب تقدير إجاباته عن طريق تدرج ليكرت (Likert) الخماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كالآتي: موافق بشدة (5) - موافق (4) - محايد (3) - أعارض (2) - أعارض بشدة (1).

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى موافقة عينة الدراسة وإجاباتها عن الأسئلة التي شملتها استبانة الدراسة قام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسب طول المدى وهو $(5-1 = 4)$ ثم قام بقسمته على 5 فترات $(5/4 = 0.8)$

وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدّرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي (3.41 - 4.20 ويعادل 68.2% - 84.0%) درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي (2.61 - 3.40 ويعادل 52.2% - 68.0%) درجة متوسطة.
- المتوسط الحسابي (1.81 - 2.60 ويعادل 36.2% - 52.0%) درجة قليلة.
- المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

3.5 تصميم الدراسة ومتغيراتها

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

3.5.1 المتغيرات الديمغرافية

- النوع: وله مستويان وهما: (ذكر، انثى).
- المؤهل العلمي: وله أربعة مستويات (1. ثانوي فأقل، 2. دبلوم، 3. بكالوريوس، 4. دراسات عليا).
- مستوى دخل الأسرة بالدينار: وله أربعة مستويات وهي: (1. أقل من 400 دينار، 2. 401 - 800 دينار، 3. 801 - 1200 دينار، 4. أكثر من 1200 دينار).
- العمر: وله أربعة مستويات وهي: (1. 20 سنة فأقل، 2. من 21 - 30 سنة، 3. من 31 - 45 سنة، 4. أكثر من 46 سنة).
- طبيعة العمل: وله خمسة مستويات وهي: (1. موظف حكومي، 2. موظف قطاع خاص، 3. عمل حر، 4. عامل، 5. غير ذلك).

3.5.2 المتغيرات المستقلة

- البعد الثقافي
- غياب الحريات.
- البعد الاقتصادي.

3.5.3 المتغير التابع

- المشاركة السياسية.

3.6 إجراءات الدراسة

اتبع الباحث في تنفيذ الدراسة عدداً من الخطوات على النحو الآتي:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.
- قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة إلكترونياً، واسترجاعها، وجرى توزيع (200) استبانة، استرجع منها (181) استبانة، وجرى تحليل (175) استبانة منها وجميعها استبانات صالحة للتحليل، وهي التي شكلت عينة الدراسة.
- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

3.4 المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات قامت الباحثة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص الثبات.
3. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Sample t test) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة وهي الجنس.
4. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفرضيات المتعلقة بسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضياتها التي تم طرحها، وقد نظمت وفقاً لمنهجية محددة في العرض، حيث عرضت في ضوء أسئلتها، ويتمثل ذلك في عرض نص السؤال، كما عرضت في ضوء فرضيتها ويتمثل ذلك في عرض نص الفرضية يلي ذلك مباشرة الإشارة إلى نوع المعالجات الإحصائية المستخدمة، ثم جدول البيانات، ووضعها تحت عناوين مناسبة، يلي ذلك تعليقات على أبرز النتائج المستخلصة، وهكذا يتم عرض النتائج المرتبطة بكل سؤال وفرضية على حدة.

4.1 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

4.1.1 نتائج السؤال الأول

ما مدى تأثير الوعي الثقافي داخل مجتمع المخيمات على المشاركة السياسية؟

للإجابة عن السؤال الدراسة الأول اشتملت أداة الدراسة على (9) أسئلة مختلفة لقياس أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية لدى سكان المخيمات الفلسطينية، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة بإجابات عينة الدراسة.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق بالوعي الثقافي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	2	تعمل الجهات المكلفة على نشر الوعي العام داخل المخيمات الفلسطينية	2.61	.837	52.2%	متوسطة
2	5	تقوم الجهة الرسمية المكلفة بنشر البرامج التي تركز على الوحدة الوطنية داخل المخيمات الفلسطينية	2.57	.798	51.4%	قليلة
3	6	تسهم السلطة الفلسطينية في توضيح أهمية المشاركة في الانتخابات	2.56	.848	51.2%	قليلة
4	4	تعمل الجهات المكلفة على نشر وتعميق الوعي بالتاريخ الفلسطيني والقضية الفلسطينية	2.58	.818	51.6%	قليلة
5	7	تتولى السلطة الفلسطينية والجهات المكلفة فيها بالتنوعية بالأحداث السياسية والإقليمية والدولية.	2.53	.801	50.6%	قليلة
6	3	تعمل الجهات الرسمية المكلفة على تعميق الوعي بأهمية المحافظة على النسيج الاجتماعي داخل المخيم	2.59	.845	51.8%	قليلة
7	3	يتم العمل من قبل مسؤولي السلطة الفلسطينية على تعزيز وبيان أهمية التعاون والعمل الجماعي في المخيم	2.59	.852	51.8%	قليلة
8	8	تعرف الجهات الرسمية المكلفة بالقوانين والأنظمة الفلسطينية المتعلقة بالانتخابات	2.52	.779	50.4%	قليلة
9	1	تقوم الجهات الرسمية بعقد الندوات واللقاءات الثقافية في المخيمات الفلسطينية	2.63	.892	52.6%	متوسطة
		أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية	2.58	.742	51.6%	قليلة

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور مدى تأثير الوعي الثقافي داخل مجتمع المخيمات على المشاركة السياسية قد تراوحت ما بين (2.63-2.52)، وجاءت فقرة "يتم عمل الندوات واللقاءات الثقافية في المخيمات الفلسطينية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (2.63) وبنسبة مئوية (52.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاءت فقرة "يتم التعريف بالقوانين والأنظمة الفلسطينية المتعلقة بالانتخابات" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.52) وبنسبة مئوية (50.4%) وبدرجة موافقة قليلة. وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور البعد الثقافي (2.58) وبنسبة مئوية (51.6%) وبدرجة موافقة قليلة.

4.1.2 نتائج السؤال الثاني

هل يؤثر تقييد الحريات على المشاركة السياسية في المخيمات في الضفة الغربية؟

للإجابة عن السؤال الدراسة الثاني اشتملت أداة الدراسة على (9) أسئلة مختلفة لقياس أثر العدالة الاجتماعية على المشاركة السياسية لدى سكان المخيمات الفلسطينية، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة بإجابات عينة الدراسة.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بتقييد الحريات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	2	تتعامل الجهات الرسمية المختصة مع المواطنين بصورة متساوية ودون تمييز	2.54	.849	50.8%	قليلة
2	5	تتعاطى الجهات المكلفة مع المواطنين بما يخدم مصالح سكان المخيم	2.51	.787	50.2%	قليلة
3	5	حددت اللجان المكلفة معايير واضحة للقبول في أية وظيفة داخل المخيم	2.51	.772	50.2%	قليلة
4	3	تحرص الجهات المكلفة من السلطة الفلسطينية على الاهتمام ومتابعة كل الحالات في المخيم دون الالتفات للانتماءات الفصائلية	2.53	.764	50.6%	قليلة
5	5	تتعامل لجان السلطة الفلسطينية مع الخلافات والمشاكل داخل المخيم دون تحيز	2.51	.757	50.2%	قليلة
6	1	تقوم لجان السلطة الفلسطينية على تشجيع الكفاءات على التقدم والتطور في المخيمات	2.56	.820	51.2%	قليلة
7	4	تسهم الجهات الرسمية المكلفة في معالجة كل القضايا في المخيم بدون أية اعتبارات سياسية او فصائلية	2.52	.772	50.4%	قليلة
8	5	لا يحظر مندوبو السلطة الفلسطينية مشاركة من تنطبق عليه الصفات والمعايير في اللجان دون أية اعتبارات أخرى	2.51	.816	50.2%	قليلة
9	6	تتعاطى الجهات الرسمية للسلطة الفلسطينية مع جميع أبناء الفصائل بصورة متساوية ووفق القانون في المخيمات الفلسطينية	2.49	.808	49.8%	قليلة
		أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية	2.52	.723	50.4%	قليلة

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور مدى تأثير تقييد الحريات على المشاركة السياسية في المخيمات في الضفة الغربية قد تراوحت ما بين (2.49- 2.56)، وجاءت فقرة "يتم تشجيع الكفاءات على التقدم والتطور في المخيمات" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (2.56) ونسبة مئوية (51.2%) وبدرجة موافقة قليلة، بينما جاءت فقرة "الجميع سواسية وتحت القانون في المخيمات الفلسطينية" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.49) ونسبة مئوية (49.8%) وبدرجة موافقة قليلة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العدالة الاجتماعية (2.52) ونسبة مئوية (50.4%) وبدرجة موافقة قليلة.

3.1.4 نتائج السؤال الثالث

ما مدى تأثير الوضع الاقتصادي على المشاركة السياسية لسكان المخيمات الفلسطينية؟

للإجابة عن السؤال الدراسة الثالث اشتملت أداة الدراسة على (8) أسئلة مختلفة لقياس أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية لدى سكان المخيمات الفلسطينية، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة بإجابات عينة الدراسة.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث المتعلق بالبعد الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	3	وضعت السلطة الفلسطينية خططا لتطوير الحياة الاقتصادية في المخيم	2.96	.875	59.2%	متوسطة
2	4	يوجد لجان مختصة تساعد على التغلب على التحديات الاقتصادية في المخيم	2.95	.905	59%	متوسطة
3	5	يتوفر في المخيم بنية تحتية داعمة للمشاريع الاقتصادية	2.94	.929	58.8%	متوسطة
4	2	توفر الجهات المسؤولة في المخيم ما يلزم لتحسين بنية تحتية داعمة للمشاريع الاقتصادية فيه	2.97	.931	59.4%	متوسطة
5	4	تعمل اللجان على دعم المشاريع الصغيرة في المخيم	2.95	.911	59%	متوسطة
6	6	تدعم اللجان في المخيم التصنيع المحلي	2.91	.928	58.2%	متوسطة
7	7	تعمل اللجان في المخيم على توفير فرص العمل للشباب	2.87	.953	57.4%	متوسطة
8	1	تعمل اللجان على إظهار الحالة الاقتصادية في المخيمات لاستقطاب الدعم لها	3.57	.861	71.4%	كبيرة
		أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية	3.02	.779	60.4%	متوسطة

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور مدى تأثير الوضع الاقتصادي على المشاركة السياسية لسكان المخيمات الفلسطينية قد تراوحت ما بين

(3.57-2.87)، وجاءت فقرة "تعمل اللجان على إظهار الحالة الاقتصادية في المخيمات لاستقطاب الدعم لها" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (3.57) وبنسبة مئوية (71.4%) وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت فقرة "تعمل اللجان في المخيم على توفير فرص العمل للشباب" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.87) وبنسبة مئوية (57.4%) وبدرجة موافقة متوسطة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور البعد الاقتصادي (3.02) وبنسبة مئوية (60.4%) وبدرجة موافقة متوسطة.

4.1.4 نتائج السؤال الرابع

ما أثر أبعاد الدراسة الثلاثة (البعد الثقافي، غياب الحريات، البعد الاقتصادي) على المشاركة السياسية لسكان المخيمات؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع اشتملت أداة الدراسة على (9) أسئلة مختلفة لقياس أثر أبعاد الدراسة الثلاثة السابقة مجتمعة على المشاركة السياسية لدى سكان المخيمات الفلسطينية، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة بإجابات عينة الدراسة.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع المتعلق بأبعاد الدراسة الثلاثة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	4	غياب التوعية والتثقيف قلل من مشاركتي في النشاطات السياسية في المخيم	3.79	.763	%75.8	كبيرة
2	2	عدم وضوح الأهداف السياسية للانتخابات والانقسام قلل من مشاركتي في العملية الانتخابية	3.82	.774	%76.4	كبيرة
3	6	عدم الترويج والنشر لقوانين الانتخابات قلل من مشاركتي السياسية	3.76	.844	%75.2	كبيرة
4	6	تراجع دور الفصائل قلل من مشاركتي في الفعاليات السياسية	3.76	.795	%75.2	كبيرة
5	3	تقييد الحريات السياسية في المجتمع الفلسطيني لعبت دوراً سلبياً في مشاركاتي السياسية	3.80	.766	%76	كبيرة
6	4	عدم التعامل بشافية وحيادية في كافة الأعمال حد من مشاركتي السياسية	3.79	.777	%75.8	كبيرة
7	5	غياب المعايير والتحيز في إدارة عمليات المخيم قلل من رغبتني في المشاركة السياسية	3.77	.793	%75.4	كبيرة
8	7	عدم تطبيق القانون على الجميع بعدالة في المخيم قلل من ثقتي ومشاركتي السياسية	3.73	.791	%74.6	كبيرة
9	1	ضعف الواقع الاقتصادي في المخيم (غياب المشاريع والدعم، البطالة، البنية التحتية...الخ) جعل المشاركة السياسية آخر أولوياتي	3.92	.638	%78.4	كبيرة
		أثر أبعاد الدراسة الثلاثة مجتمعة	3.792	.6622	%75.84	كبيرة

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور أبعاد الدراسة الثلاثة مجتمعة قد تراوحت ما بين (3.92- 3.73)، وجاءت فقرة " ضعف الواقع الاقتصادي في المخيم (غياب المشاريع والدعم، البطالة، البنية التحتية...الخ) جعل المشاركة السياسية آخر أولوياتي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (3.92) وبنسبة مئوية (78.4%) وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت فقرة " غياب الحريات وعدم تطبيق القانون على الجميع بعدالة في المخيم قلل من ثقتي ومشاركتي السياسية" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.73) وبنسبة مئوية (74.6%) وبدرجة موافقة كبيرة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور أثر أبعاد الدراسة الثلاثة (3.79) وبنسبة مئوية (75.8%) وبدرجة موافقة كبيرة.

والجدول (6.4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمحاور الدراسة مجتمعة لبيان أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم البعد	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	3	البعد الثقافي	2.58	.742	51.6%	قليلة
2	4	غياب الحريات	2.52	.723	50.4%	قليلة
3	2	البعد الاقتصادي	3.02	.779	60.4%	متوسطة
4	1	أبعاد الدراسة الثلاثة	3.792	.6622	75.84%	كبيرة
		الدرجة الكلية لمحاور الدراسة	2.98	4500.	59.6%	متوسطة

يتضح من الجدول (11) أن أثر أبعاد الدراسة الثلاثة مجتمعة معاً اعتماداً على إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت في المرتبة الأولى وقد بلغ متوسطها الحسابي (3.79) وبنسبة مئوية (75.84%) وبدرجة موافقة كبيرة، جاءت محور أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية في المرتبة الثانية وقد بلغ متوسطها الحسابي (3.02) وبنسبة مئوية (60.4%) وبدرجة موافقة

متوسطة، وفيما يتعلق بأثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.58) وبنسبة مئوية (51.6%) وبدرجة موافقة قليلة، بينما جاء في المرتبة الأخيرة محور غياب الحريات على المشاركة السياسية بمتوسط حسابي بلغ (2.52) وبنسبة مئوية (50.4%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية المتعلقة بدور السلطة الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية وأثره على المشاركة السياسية فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.98) وبنسبة مئوية (59.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، مما يدل على أن أثر الواقع الاجتماعي بأبعاده الثلاثة التي شملتها الدراسة (البعد لثقافي، غياب الحريات، البعد الاقتصادي) يساوي 60% تقريباً اعتماداً على إجابات العينة التي شملتها الدراسة، ويدل ذلك على هذه الأبعاد مجتمعة في المخيمات الفلسطينية تؤثر بصورة معقولة على مستوى المشاركة السياسية لسكان المخيمات في العملية السياسية.

5.1.4 نتائج السؤال الخامس

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في استجابة عينة الدراسة في تعزيز أثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية " مخيمات الضفة الغربية نموذجاً " تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، مستوى دخل الأسرة، والانتماء الفصائي)؟

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير النوع.

ومن أجل فحص الفرضية الأولى، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير النوع، ومن ثم استخدم اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Sample t test) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً للنوع. والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير النوع.

المجال	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة *
أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية	ذكر	97	2.45	.711	.391	.532
	أنثى	78	2.74	.753		
أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية	ذكر	97	2.39	.663	2.749	.099
	أنثى	78	2.68	.766		
أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية	ذكر	97	3.24	.801	15.498	.000
	أنثى	78	2.74	.655		
أثر أبعاد الدراسة الثلاثة على المشاركة السياسية	ذكر	97	3.904	.5978	12.787	.000
	أنثى	78	3.652	.7141		
الدرجة الكلية	ذكر	97	3.00	.404	14.452	.000
	أنثى	78	2.95	.503		

تظهر نتائج الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة أو الجهات المسؤولة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير النوع، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير النوع.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة، فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المحورين (أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية وأثر غياب الحريات على المشاركة السياسية) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المحورين (أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية وأثر الأبعاد الثلاثة على المشاركة السياسية) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية الثانية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. والجدولان (13) و(14) يبينان ذلك:

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية	ثانوي فأقل	32	2.59	.764
	دبلوم	45	2.50	.782
	بكالوريوس	69	2.52	.665
	دراسات عليا	29	2.82	.810
أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية	ثانوي فأقل	32	2.50	.662
	دبلوم	45	2.44	.655
	بكالوريوس	69	2.40	.683
	دراسات عليا	29	2.95	.847
أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية	ثانوي فأقل	32	2.95	.772
	دبلوم	45	3.02	.857
	بكالوريوس	69	2.87	.769
	دراسات عليا	29	3.44	.532
أثر أبعاد الدراسة الثلاثة على المشاركة السياسية	ثانوي فأقل	32	3.771	.5287
	دبلوم	45	3.899	.5002
	بكالوريوس	69	3.776	.7212
	دراسات عليا	29	3.686	.8535
الدرجة الكلية	ثانوي فأقل	32	2.95	.466
	دبلوم	45	2.96	.466
	بكالوريوس	69	2.89	.436
	دراسات عليا	29	3.22	.366
	المجموع	175	2.98	.450

يتضح من خلال الجدول (13) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (14): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.288	3	.763	1.396	.246
داخل المجموعات	93.409	171	.546		
المجموع	95.696	174			
بين المجموعات	6.654	3	2.218	4.500	.005
داخل المجموعات	84.281	171	.493		
المجموع	90.935	174			
بين المجموعات	6.797	3	2.266	3.918	.010
داخل المجموعات	98.899	171	.578		
المجموع	105.697	174			
بين المجموعات	.871	3	.290	.658	.579
داخل المجموعات	75.440	171	.441		
المجموع	76.312	174			
بين المجموعات	2.310	3	.770	3.996	.009
داخل المجموعات	32.947	171	.193		
المجموع	35.257	174			

يتضح من الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية تظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.009) وهي أقل من (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة، فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المحورين (أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية وأثر الأبعاد الثلاثة على

المشاركة السياسية) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المحورين (أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية وأثر غياب الحريات على المشاركة السياسي) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة.

ومن أجل فحص الفرضية الثالثة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة. والجدولان (15) و(16) يبينان ذلك.

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة.

المجال	مستوى دخل الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية	أقل من 400 دينار	42	2.37	.628
	401 - 800 دينار	61	2.56	.761
	801 - 1200 دينار	50	2.76	.806
	أكثر من 1200 دينار	22	2.61	.671
أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية	أقل من 400 دينار	42	2.32	.524
	401 - 800 دينار	61	2.51	.794
	801 - 1200 دينار	50	2.65	.783
	أكثر من 1200 دينار	22	2.63	.655
أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية	أقل من 400 دينار	42	2.70	.676
	401 - 800 دينار	61	2.89	.817
	801 - 1200 دينار	50	3.26	.729
	أكثر من 1200 دينار	22	3.43	.657
أثر أبعاد الدراسة الثلاثة على المشاركة السياسية	أقل من 400 دينار	42	4.026	.4674
	401 - 800 دينار	61	3.761	.5359
	801 - 1200 دينار	50	3.598	.8321
	أكثر من 1200 دينار	22	3.869	.7502
الدرجة الكلية	أقل من 400 دينار	42	2.85	.370
	401 - 800 دينار	61	2.93	.453
	801 - 1200 دينار	50	3.07	.482
	أكثر من 1200 دينار	22	3.13	.451
	المجموع	175	2.98	.450

يتضح من خلال الجدول (15) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
أثر البعد الثقافي	بين المجموعات	3	1.168	2.167	0.094
على المشاركة السياسية	داخل المجموعات	171	0.539		
	المجموع	174			
أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية	بين المجموعات	3	0.928	1.800	0.149
	داخل المجموعات	171	0.516		
	المجموع	174			
أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية	بين المجموعات	3	3.936	7.168	0.000
	داخل المجموعات	171	0.549		
	المجموع	174			
أثر أبعاد الدراسة الثلاثة على المشاركة السياسية	بين المجموعات	3	1.460	3.472	0.017
	داخل المجموعات	171	0.421		
	المجموع	174			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	0.564	2.875	0.038
	داخل المجموعات	171	0.196		
	المجموع	174			

يتضح من الجدول (16) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية تظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة، فقد بلغ مستوى الدلالة (0.038) وهي أقل من (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير مستوى دخل الأسرة.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة، فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المحورين (أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية وأثر غياب الحريات على المشاركة السياسي) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المحورين (أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية وأثر الأبعاد الثلاثة على المشاركة السياسية) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مستوى العمر.

ومن أجل فحص الفرضية الرابعة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير العمر، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير العمر. والجدولان (17) و(18) يبينان ذلك.

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير العمر.

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية	20 سنة فأقل	22	2.72	.708
	من 21 - 30 سنة	77	2.49	.772
	من 31 - 45 سنة	59	2.66	.742
	أكثر من 46 سنة	17	2.53	.637
أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية	20 سنة فأقل	22	2.67	.641
	من 21 - 30 سنة	77	2.41	.726
	من 31 - 45 سنة	59	2.63	.743
	أكثر من 46 سنة	17	2.44	.704
أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية	20 سنة فأقل	22	3.26	.702
	من 21 - 30 سنة	77	2.83	.792
	من 31 - 45 سنة	59	3.10	.727
	أكثر من 46 سنة	17	3.25	.858
أثر أبعاد الدراسة الثلاثة على المشاركة السياسية	20 سنة فأقل	22	3.712	.6846
	من 21 - 30 سنة	77	3.929	.5047
	من 31 - 45 سنة	59	3.610	.7610
	أكثر من 46 سنة	17	3.902	.7816
الدرجة الكلية	20 سنة فأقل	22	3.09	.438
	من 21 - 30 سنة	77	2.91	.432
	من 31 - 45 سنة	59	3.00	.469
	أكثر من 46 سنة	17	3.03	.476
	المجموع	175	2.98	.450

يتضح من خلال الجدول (17) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (18) يوضح ذلك.

جدول (18): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
أثر البعد الثقافي	بين المجموعات	3	.482	.875	.455
على المشاركة السياسية	داخل المجموعات	171	.551		
	المجموع	174			
أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية	بين المجموعات	3	.788	1.521	.211
	داخل المجموعات	171	.518		
	المجموع	174			
أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية	بين المجموعات	3	1.735	2.952	.034
	داخل المجموعات	171	.588		
	المجموع	174			
أثر أبعاد الدراسة الثلاثة على المشاركة السياسية	بين المجموعات	3	1.249	2.944	.035
	داخل المجموعات	171	.424		
	المجموع	174			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	.221	1.093	.354
	داخل المجموعات	171	.202		
	المجموع	174			

يتضح من الجدول (18) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية تظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر، فقد بلغت نتيجة مستوى الدلالة (0.354) وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير العمر.

اما بالنسبة لمجالات الدراسة، فلا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المحورين (أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية وأثر غياب الحريات على المشاركة السياسي) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المحورين (أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية وأثر الأبعاد الثلاثة على المشاركة السياسية) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير طبيعة العمل. ومن أجل فحص الفرضية الخامسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير طبيعة العمل، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير طبيعة العمل. والجدولان (19) و(20) يبينان ذلك.

جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	طبيعة العمل	المجال
.769	2.60	42	موظف حكومي	أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية
.790	2.62	62	موظف قطاع خاص	
.570	2.40	26	عمل حر	
.924	2.55	22	عامل	
.530	2.65	23	غير ذلك	
.751	2.48	42	موظف حكومي	أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية
.790	2.56	62	موظف قطاع خاص	
.632	2.45	26	عمل حر	
.693	2.44	22	عامل	
.635	2.66	23	غير ذلك	
.801	2.74	42	موظف حكومي	أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية
.745	3.13	62	موظف قطاع خاص	
.727	2.88	26	عمل حر	
.839	3.30	22	عامل	
.718	3.09	23	غير ذلك	
.6520	3.783	42	موظف حكومي	أثر أبعاد الدراسة الثلاثة على المشاركة السياسية
.6777	3.780	62	موظف قطاع خاص	
.7157	3.795	26	عمل حر	
.8084	3.611	22	عامل	
.3382	4.010	23	غير ذلك	
.484	2.90	42	موظف حكومي	الدرجة الكلية
.434	3.02	62	موظف قطاع خاص	
.415	2.88	26	عمل حر	
.566	2.97	22	عامل	
.313	3.10	23	غير ذلك	
.450	2.98	175	المجموع	

يتضح من خلال الجدول (19) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (20) يوضح ذلك.

جدول (20): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية لأثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية تبعاً لمتغير طبيعة العمل

مستوى الدلالة	مستوى "ف" المحسوبة	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
0.734	0.502	0.279	4	1.118	بين المجموعات	أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية
		0.556	170	94.578	داخل المجموعات	
			174	95.696	المجموع	
0.811	0.397	0.210	4	0.841	بين المجموعات	أثر غياب الحريات على المشاركة السياسية
		0.530	170	90.094	داخل المجموعات	
			174	90.935	المجموع	
0.034	2.667	1.560	4	6.240	بين المجموعات	أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية
		0.585	170	99.456	داخل المجموعات	
			174	105.697	المجموع	
0.388	1.040	0.456	4	1.823	بين المجموعات	أثر أبعاد الدراسة الثلاثة على المشاركة السياسية
		0.438	170	74.489	داخل المجموعات	
			174	76.312	المجموع	
0.324	1.174	0.237	4	0.948	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.202	170	34.308	داخل المجموعات	
			174	35.257	المجموع	

يتضح من الجدول (20) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية تظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة

الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير طبيعة العمل، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.324) وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير طبيعة العمل.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة، فلا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ في المحاور (أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية وأثر غياب الحريات على المشاركة السياسي وأثر الأبعاد الثلاثة على المشاركة السياسية) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أكبر من (0.05)، بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ في المحور (أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية) وذلك لأن مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05).

4.2 ملخص عام لنتائج الفصل

في ختام هذا الفصل يتبين للباحث ما يلي:

1. يظهر من خلال النتائج أن مدى تأثير الوعي الثقافي داخل مجتمع المخيمات على المشاركة السياسية قليل.
2. يظهر من خلال النتائج أن تأثير تقييد الحريات على المشاركة السياسية في المخيمات في الضفة الغربية قليل.
3. يظهر من خلال النتائج أن أثر البعد الاقتصادي على المشاركة السياسية لسكان المخيمات متوسط.
4. يظهر من خلال النتائج أن أثر أبعاد الدراسة الثلاثة (البعد الثقافي، غياب الحريات، البعد الاقتصادي) على المشاركة السياسية لسكان المخيمات كان كبيراً.
5. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير النوع.

6. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.
7. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة والجهات الرسمية في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة.
8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر.
9. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5.1 مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

يظهر من خلال النتائج أن تأثير الوعي الثقافي داخل مجتمع المخيمات على المشاركة السياسية قليل.

وهذا يعود حسب رأي الباحث إلى إجابات المستطلعين على فقرات الدراسة إلى عدة أسباب أبرزها: في ظل التراجع الحاد في الحالة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، انعكس هذا كله على الفصائل والحركات الفلسطينية وتراجع دورها على مستوى التنقيف الوطني ونشر الوعي وتعزيز الهوية الوطنية لدى سكان المخيمات، فيرى الباحث بعدم وجود البرامج التي تؤكد على الوحدة الوطنية لدى المخيمات الفلسطينية، والضعف الحاصل في توضيح أهمية المشاركة في الانتخابات على كافة أنواعها، وتراجع دور لجان المخيمات والحركات والفصائل الفلسطينية في نشر وتعميق الوعي بالتاريخ الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وضعف نشرات وندوات التوعية بالأحداث السياسية والإقليمية والدولية، وبالتالي يتراجع الوعي بأهمية المحافظة على العلاقات الاجتماعية داخل المخيم، والتي ينتج عنها تراجع التعاون والعمل الجماعي في المخيم.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

يظهر من خلال النتائج أن تأثير تقييد الحريات على المشاركة السياسية في المخيمات في الضفة الغربية قليل.

وهذا يعود حسب رأي الباحث ومن خلال إجابات المستطلعين على فقرات الدراسة إلى عدة أسباب أبرزها: لا يشعر المواطنون من خلال التعامل معهم بناء على قواعد الحرية الطبيعية والمنصوص عليها.

لا يوجد معايير موضوعية ومهنية تُبنى على أساسها قضية سلوكيات المواطنين، مع الإشارة الى ان الاهتمام يكون في الغالب حسب الحزبية والتكتلات التي تعتبر سمة أساسية من سمات الحالة داخل المخيم.

ويرى الباحث بأن الحريات في المخيم غالبا ما تكون مقيدة بالانتماءات الفصائلية، بل إن التعامل يكون بناء على المصالح الشخصية والانتماءات الحزبية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

يظهر من خلال النتائج أن تأثير الوضع الاقتصادي على المشاركة السياسية لسكان المخيمات الفلسطينية متوسط.

وهذا يعود حسب رأي الباحث ومن خلال اجابات المستطلعين على فقرات الدراسة إلى عدة أسباب أبرزها: سعي المسؤولين في المخيم لوضع خطط لتطوير الحياة الاقتصادية في المخيم لا يرتقى للمستوى المطلوب، على الرغم من وجود بعض الجهات التي تساعد على التغلب على التحديات الاقتصادية في المخيم، ومع افتقار المخيم للبنية التحتية المؤهلة بشكل كافٍ لإنشاء مشاريع اقتصادية، وعدم إعداد دراسات وتقارير عن الواقع الاقتصادي للمخيم ورفعها للجهات الحكومية لبناء مشروعات اقتصادية تساعد على الحد من البطالة في المخيمات، وبالتالي يرى الباحث أن اللجان المسؤولة عن المخيمات لا تقوم بالدور المطلوب لدعم المشاريع الصغيرة في المخيم وتوفير فرص العمل للشباب.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

يظهر من خلال النتائج أن أثر أبعاد الدراسة الثلاثة (البعد الثقافي، غياب الحريات، البعد الاقتصادي) على المشاركة السياسية لسكان المخيمات كان كبيرا.

وهذا يعود حسب رأي الباحث ومن خلال إجابات المستطلعين على فقرات الدراسة الى عدة أسباب أبرزها: يلاحظ الباحث كونه أحد سكان المخيمات غياب التوعية والتنقيف الوطني

والسياسي مما ينعكس سلباً على مستوى النشاطات السياسية للمواطنين في المخيم، فالمواطن لم يعد يلحظ الأهداف السياسية للانتخابات وقد عمل الانقسام الفلسطيني الداخلي على تراجع مستوى المشاركة الانتخابية لدى سكان المخيمات.

ويرى الباحث أن تراجع دور الفصائل الفلسطينية وحالة الجمود السياسي في الوضع الفلسطيني على كافة الأصعدة انعكس سلباً على مستوى مشاركة سكان المخيمات في الفعاليات السياسية، وتبرز نقطة لا تقل أهمية عن سابقتها وهي تقييد الحريات السياسية في المجتمع الفلسطيني والتي لعبت دوراً سلبياً في مستوى المشاركة السياسية لسكان المخيم.

فسكان المخيمات يلحظون عدم التعامل بشفافية وحيادية وبالتالي فإن التمييز الواضح بين قطاعات الشعب قلل من مستوى المشاركة السياسية لدى مواطني المخيم، فغياب المعايير والتحيز في إدارة عمليات المخيم قلل من رغبة سكان المخيمات في المشاركة السياسية، وبشكل خاص في عملية تطبيق القانون، فلا يرى سكان المخيمات بأن ذلك يتم تنفيذه على الجميع بشكل عادل وبالتالي قلت ثقة السكان بالوضع السياسي والاجتماعي وانعكس ذلك على مستوى مشاركتهم في الفعاليات السياسية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

يظهر من خلال النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير النوع.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر غياب الحريات في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات السلطة في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر العامل الثقافي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول أثر البعد الاقتصادي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

5.2 التوصيات

في ختام هذه الدراسة وبناء على النتائج التي خرجت بها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. في ظل تراجع دور الجهات المختصة في المخيمات في تنفيذ البرامج والندوات والنشرات التثقيفية، يرى الباحث ضرورة النهوض بهذا الدور وإحياء الأنشطة السياسية الحزبية لما له من انعكاس إيجابي على تحفيز دافعية سكان المخيمات تجاه الفعاليات والمشاركة السياسية.
2. تعزيز الحريات داخل المخيمات ومحاربة السلوك المتحيز والمحسوبية، لما ينتج عنه ذلك من أثر إيجابي كبير على الحالة السياسية بشكل عام والمشاركة السياسية بشكل خاص.
3. تعزيز كفاءة لجان المخيمات والاتجاه في تركيز أنشطتها على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمخيمات كهدف مركزي، عبر تحديد الاحتياجات الملحة للمخيمات والضغط على الجهات المسؤولة لتنفيذها.
4. ضرورة إيجاد طريقة عملية لتشكيل لجان المخيمات وتجديد شرعياتها، وفق رؤيا تضمن تطبيق النهج الديمقراطي ومشاركة سكان المخيمات، والاستفادة من النخب والكادر المهني.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبراش، إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
- إبراهيم، مروان عبد الحميد، أسس البحث لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.
- أبو ستة، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
- إسرائيل شاحاك ونوتون ميزفينسكي، الأصولية اليهودية في إسرائيل، ترجمة ناصر عفيفي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.
- الأقداحي، هشام، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
- جرار، ناجح، اللاجئين الفلسطينيين... إلى أين؟، جامعة النجاح الوطنية ومشروع التنمية البشرية، فلسطين، 1997.
- جرار، ناجح، الهجرة القسرية الفلسطينية، ط1، مؤسسة فورد، نابلس، 1995.
- جمعة، سعد إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1984.
- الجندي، إبراهيم، اللاجئين الفلسطينيين بين العودة والتوطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

- الجوهري، عبد الهادي، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، مصر، 1997.
- الحمد، جواد وآخرون، المدخل الى الضفة الفلسطينية، مركز الدراسات للشرق الاوسط، 1999.
- حميد، نهاد فوزي، الحياة السياسية في الكيان الصهيوني، وزارة الثقافة، دمشق، 2002.
- الخزرجي، تامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار شعاع للطباعة والنشر، عمان.
- الخنساء، مي، العودة حق: دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاواة الصهاينة وفق القرارات والقوانين الدولية، باحث للدراسات، بيروت، 2004
- ربيع، محمد، الفكر السياسي الغربي فلسفته ومناهجه، من أفلاطون الى ماركس، مطبوعات الكويت، الكويت، 1994.
- ريتور، فيليب، سوسيولوجيا التواصل السياسي، ترجمة خليل احمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2008.
- زريق، ايليا، اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
- سلامة، سعيد، الذكرى الثالثة والستون للنكبة، صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية-دائرة شؤون اللاجئين-، رام الله-فلسطين، 2011.
- سيف، محمد عبد الحميد، حق اللاجئين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2002.
- شبيب، سميح، اللاجئين ومستقبل عملية السلام، المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري، رام الله، فلسطين، 2004.

- شومان، محمد، أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية: حقيقة التعددية السياسية في مصر، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
- صالح، سامية، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية، مطبوعات جامعة عين شمس، القاهرة، 2005.
- صايغ، فايز، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، بيروت، مركز البحوث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1965.
- طه، السيد، حق المشاركة السياسية في القانون الإسلامي والفقه الروماني، مكتبة الوفاء، القاهرة، 2011.
- عبد الغفار، عادل، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2009.
- عبد الوهاب، طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة، 2000.
- علوان، محمد، اللاجئين في القانون الدولي والتشريعات المحلية، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، الاردن، 2002.
- عليوة ومحمود، السيد ومنى، مفهوم المشاركة السياسية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، دمشق، 2008.
- كريم، محمود، أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.
- المجذوب، محمد، الفلسطينيون وحق العودة، مركز الاسراء للدراسات والبحوث، بيروت، 1998.
- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، اللاجئين المهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام 2003، بيت لحم، فلسطين، 2004.

– المصري، وليد، اللاجئين الفلسطينيين الواقع والحلول، ط 1، دار الجليل العربي، عمان، 2008.

– منصور، واصف، مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطيني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2008.

– منظمة التحرير الفلسطينية، حقائق وإحصائيات، دائرة شؤون اللاجئين، دم، 2001.

– هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ج4، دمشق، 1984.

الرسائل الجامعية

– أبو زنيد، محمد، العلاقة لبن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2017.

– أبو ليه، نمر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، أبو ديس، 2007.

– جبالي، أروي حمدي محمود، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلول المقترحة: مخيم بلاطة نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2010.

– جودة، مهيب، الخبرات النفسية في الطفولة وعلاقتها بالاتجاه نحو المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

– حمودة، احمد يونس محمد، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، 2013.

- الحورش، محمد، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2012.
- الخلايلة، هشام، أثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2012.
- سامية، بادي، المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005.
- سعاد، بن ققة، المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.
- مبيض، هبة خليل سعدي، اللاجئين الفلسطينيين بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.
- مزروع، عمر وصفي نافع، اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والموقف الإقليمي والدولي منهم (1982-1994)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2013.

المجلات العلمية

- أبو النيل، هبة، الانتماء الاجتماعي والرضا عن الحياة وقيمة الاصلاح كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية، مجلة دراسات عربية في علم النفس، عدد9، مجلد1، 2010، ص118
- بدر، أنور، اللاجئين الفلسطينيين في المنظور الإسرائيلي، مجلة رؤية، العدد 23، غزة. 2003.
- بنهلال، محمد، المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2011.

- بوضيف، سيد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مجلة عالم الفكر، عدد3، 2003.
- الرواشدة، علاء، المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، المجلد43، معلق3، 2016.
- الشامي، محمود. "مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة دراسة ميدانية على طلبة جامعة الأقصى في خان يونس. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) مج. 17، عدد2/ 2011، ص ص 1237-1277.
- شعبان، رجب، تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الاسلامية، 2012، ص 420 - 447
- علي وآخرون، تقييم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية في مواجهة المعوقات التي تحد من استفادة اللاجئين الفلسطينيين من خدمات الرعاية الاجتماعية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية - المجلد 28، 2013، الإصدار 3.
- علي، ثائر، النخبة السياسية الفلسطينية وصنع القرار، مجلة الاستقلال، عدد8، 2017، ص147-156.
- الفراء، عبد الناصر، دور مواقع التواصل الإلكتروني في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا السياسية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج23، ع2، 2015، ص 259 - 282.
- قرش، محمد، عزوف الشباب الفلسطيني عن المشاركة في الحياة التنظيمية الحزبية: مقدمات وحديثات ونتائج، مجلة شؤون فلسطينية، عدد265، 2016، ص 41 - 57.
- الكيلاني، الصديق، فلسفة المشاركة السياسية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية والسياسية، المجلة الليبية للدراسات، عدد14، 2018، ص 41 - 70

– محمد، لعجال، *اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم*، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، 2007.

– المصري، رفيق، *المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مستوياتها ومعوقاتها*، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 7، ع 1، 2010، ص 209 – 243.

– مصعب، جعفر، *سوسيولوجيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية*، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 26، 2017، ص 22 – 40

رابعاً: المواقع الالكترونية

– أبو خديجة، آمال وشاهين، نسيم: *الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006*، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني (يناير) 2007، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4975

– *الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006*، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني (يناير) 2007.

– بنات، بسام، وسلامة، بلال، *الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم العروب وعلاقته ببعض المتغيرات، المنشاوي للدراسات والبحوث*، 2003، على الموقع الالكتروني التالي: <http://www.minshawi.com/other/philistine.htm>

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر الموقع الالكتروني: <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485>

– كتاب الإحصاء الفلسطيني السنوي رقم (8) لسنة 2007م

الملاحق: الاستبانة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

الأخوة والأخوات الأعزاء:

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية خاصة برسالة الماجستير بعنوان " اثر الواقع الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية على المشاركة السياسية بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية " مخيمات الضفة الغربية أنموذجاً " .

نرجو التكرم بالإجابة عن فقرات الإستبانة وذلك بوضع إشارة (X) عند اختيارك الإجابة حسب التعليمات الواردة في كل جزء من أجزائها؛ ونعلمكم أن جميع المعلومات ستحاط بالسرية التامة الكاملة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، معبراً عن شكري وتقديري لحسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام

الباحث

أولاً: البيانات الأساسية:

1- النوع:

() ذكر () أنثى

2- المؤهل العلمي:

() ثانوي فأقل () دبلوم

() بكالوريوس () دراسات عليا

3- مستوى دخل الأسرة بالدينار:

() أقل من 400 () 401-800

() 801-1200 () أكثر من 1200

4- العمر:

() 20 سنة فأقل () من 21-35 سنة

() من 36-50 سنة () أكثر من 50

5- طبيعة العمل:

() موظف حكومي () موظف قطاع خاص

() عمل حر () عامل () غير ذلك

ثانياً: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض
المجال الأول: تأثير الوعي الثقافي داخل مجتمع المخيمات على المشاركة السياسية - مستقل						
1	تعمل الجهات المكلفة على نشر الوعي العام داخل المخيمات الفلسطينية					
2	تقوم الجهة الرسمية المكلفة بنشر البرامج التي تركز على الوحدة الوطنية داخل المخيمات الفلسطينية					
3	تسهم السلطة الفلسطينية في توضيح أهمية المشاركة في الانتخابات					
4	تعمل الجهات المكلفة على نشر وتعميق الوعي بالتاريخ الفلسطيني والقضية الفلسطينية					
5	تتولى السلطة الفلسطينية والجهات المكلفة فيها بالتنوعية بالأحداث السياسية والإقليمية والدولية.					
6	تعمل الجهات الرسمية المكلفة على تعميق الوعي بأهمية المحافظة على النسيج الاجتماعي داخل المخيم					
7	يتم العمل من قبل مسؤولي السلطة الفلسطينية على تعزيز وبيان أهمية التعاون والعمل الجماعي في المخيم					
8	تعرف الجهات الرسمية المكلفة بالقوانين والأنظمة الفلسطينية المتعلقة بالانتخابات					
9	تقوم الجهات الرسمية بعقد الندوات واللقاءات الثقافية في المخيمات الفلسطينية					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض
تأثير تقييد الحريات على المشاركة السياسية في المخيمات في الضفة الغربية - مستقل						
10	تتعامل الجهات الرسمية المختصة مع المواطنين بصورة متساوية ودون تمييز					
11	تتعاطى الجهات المكلفة مع المواطنين بما يخدم مصالح سكان المخيم					
12	حددت اللجان المكلفة معايير واضحة للقبول في أية وظيفة داخل المخيم					
13	تحرص الجهات المكلفة من السلطة الفلسطينية على الاهتمام ومتابعة كل الحالات في المخيم دون الالتفات للانتماءات الفصائلية					
14	تتعامل لجان السلطة الفلسطينية مع الخلافات والمشاكل داخل المخيم دون تحيز					
15	تقوم لجان السلطة الفلسطينية على تشجيع الكفاءات على التقدم والتطور في المخيمات					
16	تسهم الجهات الرسمية المكلفة في معالجة كل القضايا في المخيم بدون أية اعتبارات سياسية أو فصائلية					
17	لا يحظر مندوبو السلطة الفلسطينية مشاركة من تنطبق عليه الصفات والمعايير في اللجان دون أية اعتبارات أخرى					
18	تتعاطى الجهات الرسمية للسلطة الفلسطينية مع جميع أبناء الفصائل بصورة متساوية ووفق القانون في المخيمات الفلسطينية					
تأثير الوضع الاقتصادي على المشاركة السياسية لسكان المخيمات الفلسطينية - مستقل						
19	وضعت السلطة الفلسطينية خططا لتطوير الحياة الاقتصادية في المخيم					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
20	يوجد لجان مختصة تساعد على التغلب على التحديات الاقتصادية في المخيم					
21	يتوفر في المخيم بنية تحتية داعمة للمشاريع الاقتصادية					
22	توفر الجهات المسؤولة في المخيم ما يلزم لتحسين بنية تحتية داعمة للمشاريع الاقتصادية فيه					
23	تعمل اللجان على دعم المشاريع الصغيرة في المخيم					
24	تدعم اللجان في المخيم التصنيع المحلي					
25	تعمل اللجان في المخيم على توفير فرص العمل للشباب					
26	تعمل اللجان على إظهار الحالة الاقتصادية في المخيمات لاستقطاب الدعم لها					
المجال الرابع: تأثير الإبعاد الثلاثة على المشاركة السياسية						
27	غياب التوعية والتثقيف قلل من مشاركتي في النشاطات السياسية في المخيم					
28	عدم وضوح الأهداف السياسية للانتخابات والانقسام قلل من مشاركتي في العملية الانتخابية					
29	عدم الترويج والنشر لقوانين الانتخابات قلل من مشاركتي السياسية					
30	تراجع دور الفصائل قلل من مشاركتي في الفعاليات السياسية					
31	تقييد الحريات السياسية في المجتمع الفلسطيني لعبت دورا سلبيا في مشاركاتي السياسية					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
32	عدم التعامل بشفافية وحيادية في كافة الأعمال حد من مشاركتي السياسية					
33	غياب المعايير والتحيز في إدارة عمليات المخيم قلل من رغبتني في المشاركة السياسية					
34	عدم تطبيق القانون على الجميع بعدالة في المخيم قلل من ثقتي ومشاركتي السياسية					
35	ضعف الواقع الاقتصادي في المخيم (غياب المشاريع والدعم، البطالة، البنية التحتية...الخ) جعل المشاركة السياسية أخطر أولوياتي					

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Impact of Palestinian Authority Political
Participation in Palestinian Camps
"Camps of West Bank as a Model"**

**By
Mohammad Jalal Abu Ali**

**Supervised by
Dr. Ibraheem Abu Jaber**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2021

**The Impact of Palestinian Authority Political Participation in
Palestinian Camps "Camps of West Bank as a Model"**

**By
Mohammad Jalal Abu Ali
Supervised by
Dr. Ibraheem Abu Jaber**

Abstract

The purpose of the study was to identify the Influence of Social Actuality of Palestinian Refugee Camps on Political Participation After the Establishment of the Palestinian National Authority, Refugee Camps in the West Bank as Case Study, By answering the study questions related to the topic, where the study problem was represented by answering the main question: What is the effect of Influence of Social Actuality of Palestinian Refugee Camps on Political Participation After the Establishment of the Palestinian National Authority, Refugee Camps in the West Bank as Case Study.

The study population consisted of residents of Palestinian camps in the West Bank, where the researcher selected a random sample of (175) residents of Palestinian camps in the West Bank, and the researcher used the statistical approach through the questionnaire.

The study found that the impact of the cultural dimension on the political participation of camp residents is small. The same applies to the effect of social justice on political participation, while the effect of the economic dimension on the political participation of the camp residents was moderate, It was also found that there are statistically significant

differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) between the averages of the study sample responses on the impact of the social reality in the Palestinian camps on political participation after the establishment of the Palestinian National Authority according to the variables (gender, educational qualification, family income), while There are no differences according to the variables (age and nature of work).

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations

1. In light of the decline of the Palestinian factions 'role in implementing educational programs, seminars and leaflets, the researcher considers the necessity of upgrading this role and reviving partisan political activities because of its positive impact on stimulating the motivation of the camp residents towards political activities and participation.
2. Promoting the values of justice in dealing with camp residents and combating biased behavior and favoritism, due to the resulting significant positive impact on the political situation in general and political participation in particular.